وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهـادة ماستر الطور الثاني ل.م.د
في علم الاجتماع العمل والتنظيم موسومة بـــ:

# الدّور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر

دراسة بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة –تيارت-

من إعداد الطلبة:

- طاشور زليخة
- سجراري نريمان

تحت إشراف:

ا.د بلجوهر خـالد

لجنة المناقشة

| الأستاذ (ة) | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| شامي بن سادة | أ.محاضر "أ" | رئيسا |
| بلجوهر خالد | أ.محاضر "ب" | مشرفا ومقررا |
| حسني خيرة | أ.محاضر (ة) "ب" | مناقشا |

الموسم الجامعي: 2023/2022

# "شكر وتقدير"

اللهم إني أمتك ابنة أمتك ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك،

عدل في قضائك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك،

أو أنزلته في كتابك تعالى

على إنجاز هذا العمل، ونسأله أن يجعله صدقة جارية

وأن يجعل فيه ما هو لصالح الأمة

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف أستاذي المحترم: بالجوهر خالد لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد،

ثم أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة أخص بالشكر السّادة أعضاء المناقشة لإثراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمة والبناءة،

وإلى كل من ساعدني وإلى كل من ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

# "إهداء "

بسم الله الرحمان الرحيم

"يَرْفَعُ اللّهُ الّذِينَ آمَنُوا مِنْكُم والذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَات

وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِير "صدق الله العظيم

أهدي عملي هذا إلى من منحه بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد والدي العزيز عبد القادر.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان

والتفاني إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى اغلب الحبايب أمي العزيزة صفية.

إلى القلوب الطاهرة الرفيقة والنفوس البريئة إلى ريحان حياتي إخوتي

"فاطمة"، "محمد"، "أيمن"، "عبد الرحمان".

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى

من عرفت من صديقاتي "صارة" و"زهرة" وأخص بالذكر من شاركتني

هذا العمل المتواضع صديقتي سماح.

# "إهداء "

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حنان، إلى من تحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان، إلى من كان لي درع أمان احتمي به، إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، الى من احمل اسمه بكل افتخار والدي الغالي عبد القادر حفظه الله.

إالى التي راني قلبها قبل عينيها وحضنتني احشاؤها قبل يديها وأرضعتني من ينابيع الحب والحنان، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى من الجنة تحت قدميها امي الغالية أطال الله عمرها وجزاها كل خير.

إلى من أظهروا لي ما هو أمل من الحياة إخوتي وإخواني حفظهم الله ورعاهم

إلى صديقاتي العزيزات "زهرة" و"صارة" وبالأخص رفيقة دربي

"نريمان"

**ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نظرة أساتذة علم الاجتماع للدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر بتيارت وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج، وتكونت عينة الدراسة من 40 أستاذ، تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل من المجتمع الكلي البالغ عدده 40 أستاذ، ولجمع المعلومات تم استخدام أداة الاستبيان كوسيلة لذلك وتوصلنا الى النتائج التالية: الاقتصاد المعاشي يمكن ان يحقق في معدل نمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري. الاقتصاد المعاشي يمكن ان يحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري عند وضع السياسات الاقتصادية الملائمة. . الاقتصاد المعاشي لا يعرقل جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي. . معظم أساتذة علم الاجتماع لهم نظرة إيجابية للاقتصاد المعاشي في الجزائر كونه اقتصاد راسمالي خاص بالفرد يساهم في نشر الدور التنموي وذلك راجع الى أهمية المشاريع و²الاستثمارات وما تحققه من منافع تؤثر بالإيجاب على المستوى المعيشي خاصة الدخل الفردي حيث ادلوا على ضرورة تدعيم هذا النوع من الاقتصاد ماديا من طرف الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، الاقتصاد، الاقتصاد المعاشي، المستوى المعيشي.

**Summary of the study**:

This study aimed to identify the view of sociology professors on the developmental role of the subsistence economy in Algeria in Tiaret. The analytical descriptive approach was relied upon to reach the results. The study sample consisted of 40 professors, who were selected by a comprehensive survey method from the total community of 40 professors. To collect information, the questionnaire tool was used as a means for that, and we reached the following results: - The subsistence economy can achieve a high growth rate in the Algerian average per capita income. The subsistence economy can achieve stability through which the Algerian society will be upgraded when appropriate economic policies are put in place. The subsistence economy does not hinder the state's efforts to regulate the formal economy. Most of the professors of sociology have a positive view of the subsistence economy in Algeria, as it is a capitalist economy for the individual that contributes to the dissemination of the developmental role, due to the importance of projects and investments and the benefits they achieve that positively affect the standard of living, especially the individual income, as they demonstrated the need to financially support this type of economy. by the state.

**Keywords**: development, economy, subsistence economy, standard of living.

# فـــهـــرس الـــمـــحـــتـــويـــــات

شكر وعرفان
إهداء
ملخص الدّراسة
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
مقدمة: ..... أ

## الفصل الأول:
## تقديم الدراسة

1. الإشكالية: ..... 5
2. فرضيات الدراسة: ..... 6
3. تحديد المفاهيم: ..... 6
4. اهداف الدراسة : ..... 7
5. أهمية الدراسة : ..... 7
6. أسباب اختيار الموضوع : ..... 7
7. الدراسات السابقة: ..... 8

## الفصل الثّاني:
## ماهية التنمية

تمهيد ..... 14
1. مفهوم التنمية : ..... 15
2. أنواع التنمية : ..... 15
3.التنمية المحلية: ..... 15
4 . أسباب التنمية: ..... 19
5.خصائص التنمية: ..... 20
6. استراتيجيات التنمية: ..... 21
7. اليات التنمية بالجزائر: ..... 22
8. معوقات التنمية الاقتصادية: ..... 23
خلاصة الفصل: ..... 25

## الفصل الثالث:

## الاقتصاد المعاشي في الجزائر


تمهيد: ..... 28
1. مفهوم الاقتصاد:..... 29
2 . مفهوم الاقتصاد المعاشي:..... 29
3. مداخل الاقتصاد المعاشي لمستوى معيشة الفرد : ..... 29
4. تطور القطاع الزراعي في الجزائر: ..... 30
5. البرامج التنموية الرامية الى تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018) ..... 32
6. نظريات النمو الاقتصادي: ..... 33
خلاصة الفصل:..... 41


## الفصل الرابع:

## الاقتراب الميداني وتحليل المعطيات


1. اطار ومجالات الدراسة: ..... 45
2. مناهج الدراسة: ..... 45
3. تقنيات الدراسة:..... 46
4. مجتمع البحث: ..... 47
5. عرض وتحليل النتائج :..... 49
الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الأولى: ..... 61
بناء الجداول الخاصة بالفرضية الثانية:..... 62
الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثانية:..... 68
الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثالثة:..... 75
الاستنتاج العام: ..... 76
خاتمة:..... 77
قائمة المصادر والمراجع : ..... 79
الملاحق

## قائمة الجداول:


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس. | 49 |
| .2 | توزيع أفراد العينة حسب متغير السن. | 46 |
| .3 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية. | 47 |
| .4 | توزيع أفراد العينة حسب الإقامة. | 48 |
| .5 | توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية. | 49 |
| .6 | توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل. | 50 |
| .7 | يمثل آراء المبحوثين حول مساهمة الدولة في حماية الاقتصاد المعاشي حسب طبيعة العمل. | 51 |
| .8 | يمثل ابراز دور الاقتصاد المعاشي من الناحية التنموية حسب الدرجة العلمية. | 52 |
| .9 | يوضح تنظيم الاقتصاد في الجزائر يسهم في اختفاء الاقتصاد التنموي حسب طبيعة العمل. | 53 |
| .10 | يمثل اراء المبحوثين حول أوجه العقلانية في ممارسة النشاط في المجتمع حسب مكان الإقامة. | 54 |
| .11 | يمثل اراء المبحوثين حول صعوبات الاقتصاد حسب طبيعة العمل. | 55 |
| .12 | يمثل اراء المبحوثين في احداث صيغة توافقية مع النشاط التنموي حسب الدرجة العلمية. | 56 |
| .13 | يمثل اراء المبحوثين حول تحقيق النشاط في رفع مستوى الدخل الفردي حسب السن. | 57 |
| .14 | يمثل اراء المبحوثين حول الشرائح التي تمثل الاقتصاد حول طبيعة العمل. | 59 |

| | | |
|---|---|---|
| .15 | يمثل اراء المبحوثين حول القيمة المضافة اجتماعيا للاقتصاد في المجتمع حسب الجنس. | 60 |
| .16 | يمثل آراء المبحوثين حول تحقيق الاقتصاد مكانة اجتماعية من الناحية الرمزية | 61 |
| .17 | يمثل اراء المبحوثين حول اعتبار ان هذا الاقتصاد احد الركائز الأساسية لبناء مجتمع منسجم حسب طبيعة العمل. | 62 |
| .18 | يمثل اراء المبحوثين حول مدى نشر هذا النوع من الاقتصاد الوعي التنموي في المجتمع حسب الجنس. | 63 |
| .19 | يمثل اراء المبحوثين حول وضع السياسات التي تحقق الاستقرار للارتقاء بالمجتمع حسب الجنس. | 64 |
| .20 | يوضح اراء المبحوثين حول الاقتصاد المعاشي ومنافعه في المجتمع حسب الجنس. | 66 |
| .21 | يوضح توافق النسيج الاجتماعي للمجتمع وطبيعة النشاط التنموي حسب الإقامة. | 67 |
| .22 | يوضح طبيعة التحرر نتيجة لممارسة النشاط الاقتصادي حسب الجنس. | 68 |
| .23 | يوضح ضرورة تدعيم الاقتصاد حسب طبيعة العمل. 73 | 69 |
| .24 | يوضح عرقلة النشاط الاقتصادي جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي حسب طبيعة العمل. 74 | 70 |

# مقدمة

**مقدمة:**

تشهد المؤسسة الجزائرية اليوم تغيير في أنساقها الداخلية والخارجية التي تعتبر كناتج مبني على خلفية سوسيوثقافية معينة جاءت كتراكم فكري متعدد الجوانب في التنمية في الجزائر حيث كانت بمثابة العملية المستثمرة قبل الاستعمار واثناء الاستعمار وبعد فترة الاستعمار حيث ارتبطت مجموعة منها بالعوامل التي اثرت فيها كالحروب والصراعات وغيرها، لكنها أصبحت تعرف اليوم دراسات مختلفة اقتصادية اجتماعية سياسية من اجل النهوض بهذا القطاع في الجزائر وإعادة رسكلته من اجل النهوض بقطاع التنمية في جميع المجالات فقد اصبح الشغل الشاغل لدى الدولة الجزائرية هو إعادة رد الاعتبار لكل ما هو مرتبط بهذه العملية والتشجيع للعمل في القطاع الفلاحي والصناعي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي (الغاز والبترول)، والاتجاه نحو القطاع الخاص المتعدد من اجل ضمان اقتصاد معيشي لمختلف شرائح المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، فقد فسر علماء الاجتماع عملية التنمية على انها القاعدة الأساسية لتحضر الدول وسيطرتها.

وأصبحت المؤسسة الاقتصادية اليوم جزءا من هذه العملية كونها لديها نشاط اقتصادي مختلف الأنشطة والمهام التي تعتبر كهدف هام وضمان استمراريتها.

فالواقع المعاشي على الاقتصاد المعاشي في الجزائر يتوقف على أجزاء معدودة فقط بسبب وجود بعض المشاكل والعراقيل التي تعاني منها البلاد مما عرقل هذا مسار التنمية من جانب والاقتصاد المعاشي من جانب اخر وقد تطرق مختلف الباحثين الجزائريين منهم (علي كنز، سعيد شيخي، جيلالي اليابس، محمد البشير) الذين تطرقوا لتفسير هذه المشاكل انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي وفترة التسيير الاشتراكي واستقلالية المؤسسات وإعادة هيكلة المالية والعضوية ومرحلة الخوصصة مشيرين في ذلك على اهم الركائز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى ارتباطها بعملية التنمية والاقتصاد المعاشي مع طرح مختلف الأطر التي كانت تنظم قطاع التنمية، فالتوجه العالمي اليوم اصبح يفرض ثقافة التنمية المستدامة كفكر اجتماعي واقتصادي فالاقتصاد المعاشي وتطور هذا الاقتصاد من تطور الدولة وتطور هذه الأخيرة من تطور مؤسساتها وهذه المؤسسة أصبحت كمجال للدراسة في ميدان علم اجتماع التنظيم والعمل للتطرق في هذه المواضيع ومعالجة مختلف المشاكل الخاصة بميدان الشغل

والتنمية ونحن كباحثين في هذا المجال تم التطرق لدراسة موضوع الدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر مبرزين في ذلك المراحل التي مر بها هذا الاقتصاد والتطرق الى كل دراسة عملية التنمية في كل مرحلة من هذه المراحل وبناء على هذا تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول:

الفصل الأول والذي يتضمن بناء الإشكالية وفرضيات الدراسة وأهداف الدراسة وأهميتها وأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة، والفصل الثاني الذي يتضمن مفهوم التنمية وأنواعها وأهدافها وأسبابها وخصائصها واستراتيجياتها وآليات التنمية بالجزائر وأخيرا معوقات التنمية والفصل الثالث الذي يتضمن مفهوم الاقتصاد ومفهوم الاقتصاد المعاشي ومداخل الاقتصاد المعاشي لمستوى معيشة الفرد ويليه تطور القطاع الزراعي في الجزائر والبرامج التنموية الرامية الى تحسين مستوى معيشة الفرد ونظريات النمو الاقتصادي وأخيرا سوسيولوجيا الاقتصاد المعاشي، كما يتضمن الفصل الرابع والأخير على الاقتراب الميداني وتحليل المعطيات الذي ضم تحليل مناقشة نتائج الدراسة والنتيجة العامة للدراسة.

وختمنا دراستنا بخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

# الفصل الأول

# "تقديم الدراسة"

1. إشكالية الدراسة
2. فرضيات الدراسة
3. تحديد المفاهيم
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. أسباب اختيار الموضوع
7. الدراسات السابقة

## 1. الإشكالية:

شهدت الجزائر عدة تطورات اقتصادية خاصة الدورات التنموية الخاصة بسلوك الفرد ومستواه المعيشي، إذ طرأ في السنوات الأخيرة تعزيز الدور التنموي واستحواذه اهتمام العديد من الاقتصاديين في مختلف دول العالم وأخذه حيز كبير من الدراسات الاقتصادية كونه المفهوم الشامل لضمان الاقتصاد الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية والجزائر كباقي دول العالم اهتمت مؤخرا بهذا المفهوم وحاولت تحقيقه من خلال التنمية الاقتصادية التي ينتقل من خلالها المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم وذلك بتحسين واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية وحتى البشرية وذلك لتحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والفردي، مما يحقق الرفاهية لافراد هذا المجتمع خلال فترة من الزمن، اذ تعتبر مسألة حساسة تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث او الدول التي هي سائرة في طريق النمو وإن التنمية الاقتصادية تؤثر إيجابا على مستوى معدلات نمو الدخل القومي والفردي نتيجة التقدم التكنولوجي التي تولده زيادة الطلب على السلع والخدمات، وإستئناف الموارد الاقتصادية كالزراعة والصناعة والفلاحة والتجارة.

ان للدور التنموي قدر كبير من الأهمية كونه يوضح قدرته على توفير القوى العاملة اللازمة للتنمية اذ يتبع إمكانية التخطيط للتنمية الاقتصادية لما له من علاقة وطيدة للاقتصاد المعاشي في الجزائر اذ تعتبر التنمية مجموعة من التقدمات والتطورات التي تنهض بالمجتمع لتحقيق حياة افضل للمجتمع في مستواه المعيشي واستغلال كافة الطاقات والموارد الموجودة في الاقتصاد للمجتمع الجزائري، وللاقتصاد المعاشي دور باعتباره وحدة معيشية ونشاط قد يتشكل في كل اسرة تسعى الى الرفع من المستوى الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية وقد تطورت وازدهرت عدة دول من بينها الجزائر وذلك من خلال اهتمامها في بادئ الامر بتحقيق التنمية الاقتصادية والهدف الذي تسعى اليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية لزيادة الدخل القومي الحقيقي وربط معدلات التنمية الاقتصادية بمعدلات الاقتصاد المعاشي، والذي يسهم على الأقل في التقليل من البطالة، وعلى هذا الأساس يلعب الاقتصاد المعاشي دور مهم في حياة المجتمع لتحسين الدور التنموي وعليه نطرح الاشكال التالي:

كيف يساهم الاقتصاد المعاشي في تحقيق وتيرة معدل النمو التنموي؟

هل هناك شريحة وتركيبة اجتماعية في المجتمع الجزائري تهتم بهذا النوع من الاقتصاد؟

هل يعتبر هذا النوع من الاقتصاد ركيزة أساسية للمكانة الاجتماعية وللتحرر الاقتصادي بالنسبة للمجتمع الجزائري؟

**2. فرضيات الدراسة:**

الاقتصاد المعاشي شكل من اشكال الاقتصاد غير الرسمي يسهم بدوره إلى تحقيق وتيرة معدل النمو التنموي

هناك شريحة اجتماعية واسعة في المجتمع الجزائري تدافع عن خصوصية هذا النوع من الاقتصاد باعتباره نموذج حيوي في تشكيل بنية المجتمع الحداثي.

النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري يفرض هذا النوع من الاقتصاد باعتباره ركيزة أساسية للمكانة الاجتماعية وللتحرر الاقتصادي.

**3. تحديد المفاهيم:**

**التنمية:**

**المفهوم الاصطلاحي:** عرفها **هيجينز** بأنها عملية استثمار انساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، الصحة العامة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية.

**المفهوم الاجرائي:** هي مجموعة من التطورات والتقدمات التي تمس جميع المجالات وذلك باستغلال الإمكانيات المتاحة في المجتمع.

**النمو:** وهو مفهوم يشير الى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه من حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

**الاقتصاد المعاشي :**

**المفهوم الاصطلاحي:** يفترض **ايفرز** ان أنشطة إعادة الإنتاج المعيشي توجد في كل اسرة وفي كل مجتمع كما يفترض ان هذه الأنشطة تزداد في المجتمعات المتخلفة في العام الثالث عنها في المجتمعات الرأسمالية.

**المفهوم الاجرائي:** يعتبر الاقتصاد المعاشي اقتصاد رأسمالي يقوم به الفرد لتحسين المستوى المعيشي وارتفاع الدخل القومي له.

**4. أهداف الدراسة :**

. التعرف على الاقتصاد المعاشي وكيفية تحقيق وتيرة معدل النمو التنموي

. تسليط الضوء على الدور التنموي للاقتصاد المعاشي ومعرفة الشريحة الاجتماعية الواسعة في المجتمع الجزائري وكيفية الدفاع عن خصوصية هذا النوع في تشكيل بنية المجتمع الحداثي.

. معرفة النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري ومكانته الاجتماعية.

. تبيان ما تملكه الجزائر من اقتصاد معاشي للنهوض بالدولة تحو التقدم.

**5. أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية الا وهو الدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر ومحاولة إعطاء له بعد جوهري في النهوض بالمجتمع الجزائري باعتبار ان الدور التنموي للاقتصاد المعاشي محرك أساسي لتطوير المجتمعات ورفع مكانة المجتمع باعتباره المورد البشري للاقتصاد المعاشي يعبر عن مستوى الناتج الداخلي ومتوسط الدخل الفردي باعتباره يمس جميع لفراد المجتمع

**6. أسباب اختيار الموضوع :**

**أسباب موضوعية :**

- قلة البحوث حول الدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر.
- نقص الدراسات على مستوى الجامعة.
- نظرا لقلة المعلومات اعدت هذه الدراسة لإضافة معلومات جديدة وواقعية للبحث العلمي حول الاقتصاد المعاشي في الجزائر.

- الرغبة في نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل.

**أسباب ذاتية :**

الميول الشخصي للموضوع وادراك أهميته خاصة الاقتصاد المعاشي في الجزائر اصبح موضوع اهتمام.

ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص علم اجتماع تنظيم وعمل.

**7. الدراسات السابقة:**

**1- رسالة دكتورة باللغة العربية للأستاذ ياسين بوعبدلي بجامعة الجزائر 3 سنة 2018 بعنوان البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.**

و قد استهدفت هذه الدراسة ابراز تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وضرورة إعطاء اهمية كبيرة لباقي القطاعات الأخرى، نذكر منها: القطاع السياحي، الفلاحي، الصناعي والطاقات المتجددة من اجل تنويع الاقتصاد.

**. إشكالية البحث:**

ما هي البدائل التنموية المتاحة في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ؟ وهل يمكن اعتماد الطاقات المتجددة بديلا طاقويا وخيارا استراتيجيا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ؟

. ما هي أساليب واستراتيجيات التنمية المعتمدة في اقتصاديات الدول النفطية ذات الدخل الوحيد؟

ما هي مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟ وما مدى نجاح النموذج التنموي القائم على عائداته ؟

**. فرضيات البحث:**

. استراتيجيات التنمية متعددة، يخضع اختيارها وأسلوب تطبيقها لظروف البلد وقرارات مسيرية.

. يحتل قطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، لكن لم يحقق النموذج التنموي القائم على عائدات قطاع المحروقات تلك النتائج الموجودة منه.

. للجزائر إمكانيات طبيعية متعددة يمكن ان توفر لنا بدائل حقيقية خارج قطاع المحروقات، الا اننا نشكو من عدم فعالية السياسات لتنشيط باقي القطاعات الإنتاجية الراكدة واختيار البديل الأنسب.

**. المنهج المستخدم:**

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بما يتناسب مع التقسيم المنهجي للدراسة.

**. نتائج الدراسة:**

. ان اغلب الحضارات القديمة والمدارس الاقتصادية القديمة والمعاصرة واغلب أصحاب النظريات والنماذج والاستراتيجيات التنموية كثيرا ما اعتمدت على سياسات للتنويع الاقتصادي ايمانا ان أي بلد لا يمكن ان يقف على قطاع واحد، خصوصا اذا كان هذا القطاع لا يمثل له فقط ميزة نسبية او مطلقة وانما هو قطاع يتوفر لدى العديد من الدول كالقطاع النفطي مثلا.

. ان تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو الاقتصاد تقل فيه هيمنة النفط الى اقتصاد انتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يأتي ذلك الا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة اعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه.

. الدول الغنية بالموارد النفطية لا تعاني جليا من لعنة النفط او ضعف التنويع، فهناك

تجارب رائدة في التنويع كما في ماليزيا واندونيسيا والعكس في البلدان التي تعاني قلة الموارد لا يعني انها ليست بحاجة للتنويع، فالتنويع ضروري في حال ندرة او وفرة الموارد على حد سواء.

**2. أطروحة دكتورة لفطيمة دريد بعنوان: النمو الديموغرافي واثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.**

تطرقت الباحثة من خلال طرحها لإشكالية الدراسة إلى أهم النقاط :

مشكل النمو الديموغرافي يعتبر مشكلة عويصة في الدول النامية وما ينتج عنه من سلبيات أثر على قدرتها في تحقيق مستويات مقبولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعاقت تطورها وتقدمها.

مدى تطبيق الاسرة الجزائرية للتنظيم العائلي ومدى تأثير ذلك على النمو الديموغرافي في الجزائر.

**فرضيات الدراسة :**

إن تطبيق التنظيم العائلي داخل الاسرة الجزائرية يسير نحو الوجهة الإيجابية ويؤثر إيجابا على النمو الديموغرافي.

كلما اشتدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الزوجين كانا اكثر ميلا لتطبيق التنظيم العائلي.

ان نجاح التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

**منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي.

**أدوات الدراسة:** استخدمت الباحثة في دراستها المقابلة والاستمارة والسجلات والوثائق.

**نتائج الدراسة:** نجاح الدولة في توصيل فكرة التنظيم العائلي لمجموع المواطنين

توعية الافراد بالتنظيم العائلي.

**4 .- دراسة للدكتور مدني بن شهرة بعنوان: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل . التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.**

تناول الباحث في دراسته تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة على جانب الشغل والبطالة وتقويم الآليات التي أنشأت لمواجهة هذه الاثار، وجدوى استمرار هذه البرامج في التطبيق نظرا للتحولات في الاقتصاد الجزائري، كما تناول الباحث تحليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر من (1966 الى 1999) من خلال معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت الى ظهور البطالة مع اظهار حالة الشغل.

توصل الباحث إلى ان سياسة الإصلاح الاقتصادي مرتبطة أساسا بالاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، ومن اهم الاختلالات الداخلية ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض نسبة التمويل المحلي، اما الاختلالات الخارجية فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الديون الخارجية، كما ان الحلول التي تم تبنيها من قبل الدولة في معالجتها لمشكلة البطالة كانت مؤقتة، مما أدى تغير الهيكل العام للبطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

# الفصل الثاني

# "الدور التنموي"

تمهيد

1. مفهوم التنمية
2. انواع التنمية
3. اهداف التنمية
4. أسباب التنمية
5. خصائص التنمية
6. استراتيجيات التنمية
7. آليات التنمية بالجزائر
8. معوقات التنمية

خلاصة

**تمهيد:**

تعتبر التنمية عملية اقتصادية واجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق عوامل الإنتاج من موارد وراس مال وعمل وتنظيم لزيادة راس المال لكل فرد في المجتمع وقد تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم التنمية وأنواعها وأهدافها وأسبابها وخصائصها واستراتيجياتها واهم الياتها بالجزائر التي تعبر عن دراستنا التي نحن بصدد دراستها.

### 1. مفهوم التنمية:

مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والأكثر استعمالا، حيث كان الفكر التنموي في بداية ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية يكاد يختزل التنمية في شيء واحد وهو النمو الاقتصادي، أي التطور في متوسط الحقيقي للفرد، على أساس ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومان مترادفان، وان بتحقيق احدهما يتحقق معه التنمية المنشودة وبهذا الخصوص ذهب الاقتصادي الأمريكي *جيرالد مير* الخبير لدى الأمم المتحدة، ان التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.

**(بن عمار، بن احمد، 2022، ص 21)**

### 2. أنواع التنمية:

للتنمية أنواع مختلفة نركز على أهمها في هذا المحور، وهي كالتالي:

**التنمية المحلية:**

انطلاقا من منظور علم الاجتماع في دراسة المجتمع والمجتمع المحلي، فإن المجتمع المحلي جزء كبير من المجتمع الكبير، ومن ثم فإن "التنمية المحلية" هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة.

لقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية، فقد عرفتها الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف المحلية في حياة الأمة، وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي

وبالتالي يمكن القول بأن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

- ✓ عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية، ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفعالية.
- ✓ طريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط تلك العملية. **(شنافي، 2010، ص 68)**.

أما العملية فنقصد بها محاولة المجتمع المحلي ممثلا في جماعاته وقياداته في إحداث تغيرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما الطريقة الفنية والمهنية فتبدأ من هذه العملية وتحاول تنشيطها، إلا أنها تضيف أهدافا أخرى يحاول المتخصصون في تنمية المجتمع الوصول إليها.

وعليه فإنه يمكن تحديد التنمية المحلية في المجتمع المحلي اعتمادا على ما سبق كالتالي:

- ❖ عملية ديناميكية تتم على مستوى الجوار والمجتمعات المحلية في الريف والمدينة.
- ❖ سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق أهدافه العامة.
- ❖ تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر.
- ❖ تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتها.
- ❖ تعطي أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة، حيث أنها تتعامل مع مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنها كل متفاعل.
- ❖ تعمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يقيمون بها. **(شنافي،2010، ص 75)**

## 01- التنمية الوطنية:

يتضح مفهوم التنمية الوطنية في ضوء العلاقة بينها وبين مشروع التنمية المحلية وفق ما يلي:

- ➢ تعد التنمية الوطنية تجميع ومحصلة لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.
- ➢ تبنى التنمية الوطنية كمشروع كلي وقومي على أهداف عامة وشمولية قد تتعارض مع بعض الأهداف المحلية، ولكن ليس في الجوهر.
- ➢ تعتمد التنمية الوطنية على التخطيط المركزي بكل يحمله من سلبيات وبعض الإيجابيات.
- ➢ تعتبر التنمية الوطنية المشروع الذي تصاغ من أجله السياسات الاقتصادية الوطنية.
- ➢ إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية تتجاوز التركيب العضوي إلى علاقة توازن، حيث أن التنمية المحلية هي جزء متضمن في عملية التنمية الوطنية، كما أن عملية التنمية المحلية تشكل التوازن الفعال بين توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية التي

تشكل الأداة التقنية للتنمية الوطنية، وبين ردود الفعل للوحدات الاقتصادية (المستهلك والمنتج) وردود الفعل الاجتماعية نتيجة لآثار السياسات الاقتصادية.

**(شنافي،2010، ص 68-75).**

## 02- التنمية الاجتماعية:

لا تقوم عملية التنمية "على إيهام الواقع الاجتماعي، فهي لا تنظر إلى الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمنتج) نظرة أيديولوجية اقتصادية بحتة، إنما توازن بين هذه النظرة والواقع الاجتماعي المحلي، أي أن التنمية المحلية ترتكز على تحريك مقومات البنية الاجتماعية.

**(مصطفى، حفظي،2002 ، ص 252)**

، كما أنها تسعى لخلق إرادة التنمية ونشرها على جميع فئات المجتمع، ويقتضي ذلك حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد وأسلوب العمل، كما يقتضي تغييرا في الاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، وتغييرا في العديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية لتعين هذه الإرادة على تحقيق فعاليتها.

فالبعد الاجتماعي للتنمية هو الذي يحقق جزءا كبيرا من التوازن بين توجهات النمو(السياسات الاقتصادية) وبين إدماج الواقع الاجتماعي بكل بنياته للوصول إلى تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية، وفي هذا السياق يقول "ألفين توفل": "إن علاقتنا من الأماكن والأشياء والأشخاص وغيرها من المكونات الأخرى للمحيط الذي نعيش فيه تتغير باستمرار، وهذا التغيير لم يكن ليحدث في الماضي إلا بعد توالي أجيال بفعل النمو(الاقتصادي) بكل ما يحمله من حركة للسكان والنقل والمواصلات والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية، فكيف لا يحدث بذلك اضطراب أعمق في افتقاد القيم المرجعية التي قضى عليها النمو **(مصطفى، حفظي، 2002، ص263)**

لذلك تظهر الحاجة إلى التنمية باعتبارها تضع في صياغتها الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتضع في تصورها رؤية جديدة للعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، فيمكن تحديد التنمية الاجتماعية على أنها " عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لها وتكامل عناصر حياتهما. **(الأخرس،2000 ، ص 177).**

**03- التنمية الاقتصادية:**

هي نوع من أنواع التنمية التي سبق التطرق إليها، وتتعدد تعاريفها وتتباين لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها الباحثون في تحديد معناها، فالبعض يرى أنها عبارة عن "مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

لقد تم التطرق سابقا إلى مفاهيم عدة للتنمية الاقتصادية في الجزء الخاص بتحديد المفاهيم، وسيتم التفصيل أكثر في هذا النوع من التنمية في هذا الفصل لاحقا لأنه موضوع البحث، لذات سنكتفي بما تم ذكره فقط.

لكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا أو كاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها. **(عدنان، وديع، 2009، ص 1).**

**3. أهداف التنمية:**

يعد تعدد المفاهيم بالنسبة إلى التنمية أحد أهم المؤشرات التي تجعل الأهداف المرجوة منها مختلفة، بالنظر إلى البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبشري للتنمية، ولهذا فإن الباحثين قد اتفقوا على العموم حول أهداف تشترك فيها الكثير من الدول وتسعى لتحقيقها، وهي كالتالي:

- **زيادة الدخل القومي:** يعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو النهوض باقتصاديات تلك الدول والخروج بها من بوتقة التخلف الذي تعيشه، وذلك من خلال القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، فلا يمكن الوصول إلى ما تم ذكره سابقا دون الزيادة في الدخل القومي، هذا الأخير يرتبط بعوامل عديدة أخرى تؤثر فيه، نذكر منها؛ ارتفاع معدل النمو السكاني، فكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها

القومي المرتبط بإمكانياتها المادية والتقنية والثروة البشرية، حيث أنه كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.( **مربيعي، 2013، ص 13**).

- **رفع المستوى المعيشي:** وهو من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول السائرة في طريق النمو، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا، كلما ارتفع معه المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح.

- **تقليل التفاوت في الدخل والثروة:** يعتبر هذا الهدف اجتماعي اكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها بارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تذخره بهذا ما يؤدي الى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد مدة معينة.

- **اشباع الحاجات الأساسية:** ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية و الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من ماكل ومشرب ومسكن و عمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التاقلم مع كل المتغرات وبالتالي القدرة على التفكير والتمييز. ( **مربيعي، 2013، ص 14**).

### 4 . أسباب التنمية:

إن ظهور مصطلح التنمية كان نتيجة حتمية لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري، وللخروج من هذه الازمة ارادت الدول المتخلفة النهوض بذاتها وتنميتها في مختلف المجالات للقضاء على الاثار السلبية ومواكبة احدث التطورات.

- ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية.

- النمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الفترة شهدت اكبر فترة استقلال كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب وهذا ما أدى الى خفض نسبة الوفيات ونسبة الولادات.

- انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي
- انتشار الفقر والبطالة وكذا الامية وسوء مستوى المعيشة
- ظهور مشكلات خاصة واجهت الدول الفقيرة كارتفاع أسعار البترول وتأثيرها على الدول غير المنتجة له (أبو الحسن، 2006، ص 8).

**.5خصائص التنمية:**

وتتسم عملية التنمية بالخصائص التالة:

1. **هادفة:** ويعني ذلك انها تنطلق من هدف او مجموعة اهداف تسعى الى تحقيقها، وتتوقف اهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد اهداف تفوق هذه المدخلات وتلك الإمكانيات والا فان هذه الأهداف لن تتحقق.

2. **علمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة ودراسات وبحوث جد متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات المتوقع بلوغها. (رشوان، 2009، ص73).

3. **نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، العمليات ن المخرجات وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، ان المخرجات تضم النواتج والاهداف التي امكن تحقيقها.(رشوان، 2009، ص 74).

4. **الشمول:** ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعيين دون الاهتمام بقضايا الصحة او الزراعة او السكن او المشروعات الإنتاجية الأخرى ويقصد بالشمولية تحقق العدالة وتكافئ الفرص وارضاء لكل المواطنين.

5. **المبدأ الديمقراطي:** يعتبر جوهر أي برنامج للتنمية او مشروع من المشروعات وتبأ المشاركة من مرحلة الاعداد والتخطيط حتى يمكن لأفراد المجتمع ادراك انها نابعة منه ويحسون بالمسؤولية لإشباع حاجاتهم في حدوث امكانياتهم ومواردهم (رشوان ،2009، ص 77).

**6. استراتيجيات التنمية:**

تعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات المرغوبة فيها، بحيث سنتطرق الى ثلاث استراتيجيات وهي:

**أولا: استراتيجية الدفعة القوية:**

تنسب هذه الاستراتيجية الى الاقتصادي روبنشتاين رودان الذي رأى انه لا سبيل لامتصاص الايدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي ولرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المتخلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة سوى الاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من حالة الركود الى النمو والانطلاق ولقد أوضح ان هناك نوعين من برامج التصنيع

الأول يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت تحقيق الاكتفاء الذاتي منها الا ان رودان استدرك وطرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المطلوبة بالتضحيات اللازمة في سبيل انجاز هذه البرامج والتي تمتد لأكثر من حيل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا ويعاب على هذا النوع كذلك انه لا يتم فيه الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد

أما الثاني فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان المتخلفة ليتحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتتحقق الفائدة بذلك للطرفين على ان هذا النوع من البرامج لقي استحسانا في أوساط المختصين وتبنته كثير من الدول النامية مزايا برامج التصنيع الضخمة ما يحققه الاقتصاد القومي من وفرات خارجية هي مجموعة المنافع والمزايا التي يحققها انتشار البيئة الصناعية وارتفاع عدد المشروعات الصناعية لمشروع معين بدون ان تدر هذه المنافع ايرادا مباشرا للمشروع الواحد. **(عليان، 2015، ص 60)**.

**ثانيا استراتيجية النمو المتوازن :**

تدور معظم البلاد المتخلفة في دائرة مفرغة فالفقر الذي تعانيه يؤدي الى ضعف معدلات الادخار والاستثمار وهذه المعدلات الضعيفة بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع اثارها المعدلات المرتفعة نسبيا للزيادة في السكان بحيث تظل مستويات المعيشة على ما هي عليه من انخفاض او حتى تنخفض الى مستويات ادنى اذ أدت العناية الصحية

الى انخفاض معدلات الوفيات بحيث ترتفع بالتدريج نسبة الزيادة الصافية في السكان، وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول لعدم ثقة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية. **(عليان، 2015، ص 62)**.

**7. اليات التنمية بالجزائر:**

إن مفهوم التنمية متشعب غاية التشعب لدرجة يصعب فيها الوصول الى اتفاق عام حوله بين المهتمين والمختصين، بالإضافة الى الاختلاف تبعا للتوجهات الشخصية أيا كانت طبيعتها واذا حاولنا تخطي مثل هذه الحواجز النظرية والاستراتيجية واختصار المسافة البحثية التي تدخل في مجالات أخرى لنلخص القول بان التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية دون اهمال للجوانب النفسية والبيولوجية لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تجدر الملاحظة ان الصراعات الصناعية بالجزائر عرفت تطورات سايرت الى حد كبير ما أصاب الإطار السوسيو اقتصادي من تغيرات واتخذت بذلك أشكالا مختلفة ولو نسبيا من مرحلة الى أخرى ويمكن التمييز بين **ثلاث مراحل هي :**

**المرحلة الأولى:** وتمتد من الاستقلال الى بداية السبعينات وتحمل مخلفات استعمارية ثقيلة واهم ما تمتاز به احتلال العمال للمزارع والممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة وجماعية كمبادرة من اسفل ومحاولة الدولة تقنينه في اطار التسيير الذاتي.

**المرحلة الثانية:** وتمتد الى نهاية السبعينات وكان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية معتبرة ،و منذ البداية شرع في تطبيقات المجال الصناعي، والثورة الزراعية بالقطاع الفلاحي.

**(قيرة، غربي، د س، ص 129)**.

**المرحلة الثالثة:** وتبدا من نهاية السبعينات وتحديدا ابتداء من سنة 1979 لتنتهي في نهاية الثمانينات بدخول الجزائر التعددية الحزبية والليبيرالية الاقتصادية وكان التركيز فيها على مبدا المراجعة حيث تقرر إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة الحجم وتقسيمها الى وحدات يسهل تسييرها، وبتوزيع كبير نحو اللامركزية الى جانب الانفتاح اكثر على القطاع الخاص وبدورها

عرفت التنظيمات العمالية تطورات تتماشى مع كل مرحلة غير ان التركيز سيكون اكثر على المرحلة الثانية باعتبارها هي التي شهدت البدء في التطبيق الفعلي للاسس المادية التي أصبحت تميز أسلوب **التنمية الجزائرية**. **(قيرة، غربي، د س، ص 130)**.

**8. معوقات التنمية الاقتصادية:**

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأمور والمعايير التي من الممكن ان تتغير مع الظروف المحيطة وفيما يلي نوضح اهم العوائق التي من الممكن ان تواجه التنمية الاقتصادية

زيادة عدد السكان ان الزيادة العشوائية في عدد السكان والناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج الى تصويب وتصحيح، تعتبر من اشد المعيقات فتكا باي خطة اقتصادية تنموية طموحة، فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين الامر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عائق المسؤولين.

**1. انخفاض مستوى العامل البشري:**

يعتبر بناء العوامل البشرية من اهم عوامل نجاح أي خطة على اختلافها، ومن هنا فانه ينبغي إيلاء العناية الكاملة للمدارس والجامعات والمعاهد والكليات وغيرها، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخريجيها .**(محمد مروان، 2012، د ص)**.

**2. عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار:**

حيث ان التنمية الاقتصادية تتطلب التشجيع على الاستثمار والعناية بالبيئة التحتية ومن اهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، الاستثمار والذي يعمل على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج. ان تشجيع الاستثمار والعناية بالبنية التحتية له يعتبر من اهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية.

**3. عدم وجود شبكة مواصلات متطورة:**

تعتبر المواصلات من اهم عوامل التنمية فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من ابسطها الى اكثرها تعقيدا، ولقد عرف النقل بأنه الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية، التي لم تستغل سابقا باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويساهم في انتقال السلع واليد العاملة الى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعا.

**4. عم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة:**

تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء اعمالها، ولعل ابرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط، ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة.( **محمد مروان، 2012، د ص**).

**خلاصة الفصل:**

التنمية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن وهي محاولة المجتمع المحلي في احداث تغيرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية كما تعمل على تنمية روح الديموقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتها بحيث تهدف الى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء الية اقتصادية ذاتية.

# الفصل الثالث

# "الاقتصاد المعاشي في الجزائر"

**تمهيد**

**1. مفهوم الاقتصاد**

**2. مفهوم الاقتصاد المعاشي**

**3. مداخل الاقتصاد المعاشي لمستوى معيشة الفرد**

**4. تطور القطاع الزراعي في الجزائر**

**5. البرامج التنموية الرامية الى تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018)**

**6. نظريات النمو الاقتصادي**

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

الاقتصاد المعاشي هو نوع من الأنظمة الاقتصادية التي تركز على انتاج الحاجات الأساسية للمجتمع وتوزيعها بين افراده بطريقة تضمن العدالة والمساواة وتعتمد هذه الأنظمة على الزراعة والجمع كمصادر للطعام والموارد الأولية، وتحقق الاستدامة البيئية ويعتبر الاقتصاد المعاشي اقتصاد رأسمالي، وانطلاقا من أهمية هذا الاقتصاد سيهتم هذا الفصل بتبيان سوسيولوجيا الاقتصاد المعاشي واهمية تطور القطاع الزراعي في الجزائر واهم نظريات الاقتصاد.

**1. مفهوم الاقتصاد:**

هو مصطلح يشمل مفاهيم كثيرة منها ان الاقتصاد هو المفهوم الذي تدرسه العلوم الاقتصادية وهذه الاخيرة ترتكز على النظريات الاقتصادية والإدارية لتنفيذها وأحيانا يمكن اعتبار الاقتصاد بديلا عن الاقتصاد السياسي كما يشير المصطلح عن الاقتصاد بالمعنى الواسع او الحالة الاقتصادية لبلد او منطقة ما، وهذا يعني وضعه الاقتصادي فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية او وضعها الهيكلي وهو مرادف لأسلوب النهج الاقتصادي. **(Stanley1879 :278)**

**2 . مفهوم الاقتصاد المعاشي:**

هو قطاع موجود في كل وحدة معيشية بغض النظر عن الملكية او المهنة او العلاقة بالسوق وفي هذه الحالة فان الفرق بين وحدة معيشية واحرى يكمن في درجة وجود هذا القطاع المعيشي وليس في وجوده أو عدم وجوده مع التسليم بأنه اكثر انتشارا في المجتمعات بعامة وريف العالم الثالث بخاصة. **(الجوهري وآخرون، 2009، ص 182)**.

**3 . مداخل الاقتصاد المعاشي لمستوى معيشة الفرد :**

يتمحور مفهوم مستوى المعيشة حوال مجموعة من المداخل او المكونات الدالة عليه في مجتمعه يتم التعرف عليها وقياسها باستعانة اما بمؤشرات موضوعية او ذاتية نذكر منها:

**1 . المدخل الاقتصادي او النقدي:** طبقا لهذا المخل نعني بمستوى المعيشة ذلك المستوى من الدخل او الانفاق المطلوب للوصول الى مستوى معين من المعيشة وعليه فان هذا المستوى للدول المختلفة يقاس بمستويات الدخل المتوسط للفرد فيهل، او بمتوسط استهلاكه أو إنفاقه.

**(العيسوي، السيد وآخرون، 2008، ص 15)**.

**2 . مدخل القدرات الإنسانية 'مدخل الاستطاعة:**

حسب الاقتصادي أمارتيا سين هناك علاقة واضحة بين مدخل القدرات ومستوى المعيشة حيث عند تصميم السياسات والتقييمات الاجتماعية يجب ان يكون التركيز على ما يستطيع الناس ان يكونوا عليه وعلى نوعية حياتهم وعلى إزالة العقبات التي تعترضهم في هذه الحياة بحيث تكون لهم حرية اكبر لأن يعيشوا نوعية الحياة التي يجدونها وهكذا ان مستوى

المعيشة يتعين مناقشته في ضوء قدرات الناس الفعلية المتاحة لهم للقيام بالأنشطة والافعال التي يريدون ان يمارسونها ولان يكونوا على النحو الذي يريدونه.

**( العيسوي، السيد واخرون، 2008، ص 17).**

**3 . مدخل الحاجات الإنسانية:**

يرتبط مستوى المعيشة بدرجة الوفاء بالحاجات الإنساني حيث ان الاختلاف في مستويات المعيشة هو الاختلاف في مستوى اشباع هذه الحاجات والوسائل المستخدمة لذلك فمستوى المعيشة الفعلي يقاس بمستوى اشباع الحاجات إنسانية للفرد او الجماعة في أي من مستوياتها المجتمعية 'اسرة، عائلة ن مجتمع محلي ن مجتمع وطني. ... الخ ' وهو ما يرتبط لكل من الاستهلاك الخاص والعام لوسائل الاشباع وما لذلك من علاقة بآليات وسياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل وامتلاك عناصر الثروة والحصول على عائلاتها.

**(العيسوي، السيد وآخرون، 2008، ص 19).**

**4. تطور القطاع الزراعي في الجزائر:**

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

**1. مرحلة التسيير الذاتي :**

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من اجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي الذي ينص على ان: " ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة نعد كأساس للاستقلال الزراعي

واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها الى وحدات صغيرة على ان يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة. **(طالبي، صالحي، 2015، ص 215).**

**2. الثورة الزراعية:**

جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم انا ذاك حيث ان اكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين ان صغر الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية هم الاغلبية لا يملكون سوى 10 بالمئة كما ان كبار الملاك لا يخدمون الارض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة او يقومون بتأجيرها ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية الكون من 280مادة بتاريخ 8/نوفمبر /1971 تحت شعار "الارض لمن يحدمها ولا يملك الحق في الارض الا من يفلحها او يستثمرها". **(الطائي ،2010، د ص)**.

وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض تتمثل في :

. الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور.

. مبدأ المشاركة فب الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.

. حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال. **(غربي، 2008، ص 97)**.

**3. قانون استصلاح الأراضي**

يهدف هذا القانون الى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي وكذا شؤون نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة.

**(قانون 83 18، 1983، د ص)**.

وحسب هذا القانون فان الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها وعليه فان هذا القانون جاء لتشديع الفلاحين على استصلاح الأراضي **(الطائي، 2010، د ص )**

**4. قانون المستثمرات الفلاحية:**

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد كان لا بد من إيجاد مخرد والنهوض بالاقتصاد الوطني بطرح جملة من الصالحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الانتل للأراضي الزراعية وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كألية جديدة للتسيير الزراعي من حلال اصدار القانون 87-19 المؤرخ فيي 8 ديسمبر 1987

حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم القابل للنقل والتنازل او الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي (**بوصبيعات ،2007، ص 57**).

## 5. البرامج التنموية الرامية الى تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018)

تبنت الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2000 سياسات تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي الى المعدلات المقبولة وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية وتجسدت في مجموعة من البرامج وهي :

**1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**:خصص لهذا البرنامج مبلغ اجمالي بقيمة 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار دولار ممتدا على طول الفترة (2001-2004) قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، من اجل تحقيق من الأهداف هي: تحسين مستوى معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر، وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الافراد ومحاولة التخفيض من معدلات البطالة وخلق فرص العمل مع احياء المناطق الريفية وإعادة التوازن الجهوي وسمح هذا البرنامج بتحقيق متوسط معدل نمو سنوي مما أدى الى تراجع معدلات البطالة والذي يؤثر إيجابا في القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي تحسين دخولهم. ( **مسعي، 2012، ص 147**).

**2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)**: خصص البرنامج غلاف مالي قدرهم 4202.2 مليار دج أي حوالي 60 مليار دولار. فالغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قدر ب 9680 مليار دج بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى وسمح هذا البرنامج بتحقيق متوسط نمو اقتصادي قدر ب 3 بالمئة وتخفيض معدل البطالة نهاية سنة 2009.

**( كون، خليل، 2020، ص 288)**.

**3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)**: اقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) بغلاف مالي قدره 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف كان من بينها تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع

الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ومكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل.

**5. البرنامج الخماسي (2015-2019):** هو برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دج (ما يعادل 280 مليار دولار) حيث منحت الأولوية فيه لتحسين ظروف معيشة السكان (خاصة في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز).( **كون، خليل، 2020، ص 289**).

**6. نظريات النمو الاقتصادي:**

. ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة، قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض الى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيكيين.

***التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:**

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح أفكار الاقتصاديين، وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ادم سميث، مالتوس ريكاردو، كارل ماركس وغيرهم، وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي، معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، وقبل ان نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد ان نتعرض الى أفكار ابرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم انهم يتفقون على الخطوط العريضة ولهذه المدرسة الفكرية.

**(حواشين، 2019، ص 51).**

***نظرية النمو الكلاسيكية:**

رغم اختلاف بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك، الا ان هناك اراء عديدة متفق عليها فينا بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي والتي سيتم التطرق اليها ادناه.

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو الطويل الاجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من ان يتحقق، ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مما يأتي:

1. اعتقد الكلاسيك ان الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، وراس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في احد هذه العوامل او جميعها، واعتبر الكلاسيك ان الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وان بقية العوامل متغيرة واستنادا الى ما سبق اعتقد الكلاسيك بان القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين راس المال (الاستثمار، وان تكوين راس المال يعتمد على الأرباح)، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم الا من خلال تكوين راس المال، وعليه فان الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي .(**قريشي، 2007، ص 53**).

2. اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي ، حيث اكدوا بان تزايد التراكم يؤدي الى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فان تزايد حجم السكان من شانه ان يؤدي الى تخفيض تكوين رأسمال وذلك فيما يأتي:

**ا. تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكاني:** عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور، وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الاجر مما يزيد من حجم السكان.

**ب . تأثير النمو السكاني على تكوين رأس المال:** إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقض الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخارات، وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال. (**قريشي، 2007، ص 54**).

**3. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض:** اذ إن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه الى الانخفاض عندما تنتشر المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي ، والسبب طبقا إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناتجة عن المنافسة بين الرأسمالي ن.

**4.** يعتقد الكلاسيك بأنه وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

**5. حالة الثبات:** لسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، كانوا يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما ان وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بان النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل ان تحصل عملية النمو الاقتصادي أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

كما كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل اقتصاديين الكلاسيك. **(قريشي، 2007، ص 55)**.

***نظريات ادم سميث، ريكاردو، كارل ماركس وروبرت مالتوس:**

**-ادم سميث 1723-1790.**

لقد كان لكتاب ادم سميث *دراسة في طبيعة ومسببات ثراء الأمم*، سنة 1796 لقد كان سميث متفائلا، اذ كان يرى بوادر توحي بان الشراء العام غير محدود بطبيعته، ان تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد في تحديد الأرباح المنتخبين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة في إرضاء رغبات المستهلكين، واذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي وتحقيق النظام والعدالة، وتوفير التعليم للشعب، وامتنعت على وضع القيود على التجارة الداخلية والخارجية.

حيث ان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، حيث بين ادم سميث ان تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة تجعلهم يستطيعون ان ينتجوا كمية اكبر بنفس الجهد المبذول، وذلك عن طريق المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد ادم سميث على حاجة الاقتصاد القومي الى التراكم الرأسمالي من اجل توزيع وتقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الافراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من اجل انتاج السلع الإنتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية.**(فليح، د س، ص 103)**.

واعتقد سميث ان هناك ميل معين في الطبيعة البشرية الى انتاج شيء ومبادلته او المقايضة بشيء اخر، وهذا يبدو ان جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل، ويكمل ادم سميث تحليله عبر التأكد على ان تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني ان السوق الكبير او الأكبر يولد تقسيم عمل اكبر بين الناس، وكذلك بين الشركات، حيث ان تقسيم العمل يولد إنتاجية عمل اكبر لكل الشركات.

ويرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي، فان تقسيم العمل وتخصيصه، يأخذ مكانة مما يتمخض عنه تزايد الدخول، ويترتب عن الزيادة في الدخول وتوسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم اكبر للعمل، وكذلك لنمو الدخل، ويتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل لانتاج السلع، حيث ان التراكم الرأسمالي الذي اصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والمتخصص بأخذ صورة سلع ومعدات افضل عندما يصل الاقتصاد الى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى.

**( عبد الحميد، 2006، ص 53)**

**-دى دافيد ريكاردو 1772-1823.**

يعتبر ريكاردو من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

و يرى ريكاردو أن الزراعة اهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، وانه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبا بان الاقتصادات الرأسمالي ة سوف تنتهي الى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لراس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لاجور العمال، من خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، اما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما

يؤدي الى انخفاض الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما تنخفض الأجور الى حد الكفاف، واما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي تطلب ثمنا اكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

**( قريشي، 2007، ص 57).**

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح ان حصتي الأجور والربع مرتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لادم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي، اجتماعي *ينمو داخلي* والذي يحكمه هو معدل تراكم راس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقة عالية، او بمعنى ادق تعتبر قوة العمل سلعة تنمي تراكمات راس المال.

**( قريشي، 2007، ص 58).**

### -نظرية روبرت مالتوس 1766-1834.

ركزت أفكار مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.

حيث يجب ان ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وان ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسمالي ين، وان أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربع الذي يتراجع معه النمو. (بخاري، د س، ص 31).

واما نظريته في السكان فتتلخص في ان نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الامر الذي يؤدي الى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد الى حد الكفاف، وبالتالي فان زيادة في الموارد تؤدي الى زيادة في عدد السكان، ولا تساهم في تراكم راس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

ان تحليلات مالتوس لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الافريقية والاسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج الى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان. **(كيداني، 2013، ص 35)**

### -نظرية كارل ماركس 1717-1783

كان الاقتصادي الوحيد الذي تنبا بانهيار الرأسمالية، بينما اتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بان معدل الربح على راس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه.

فبينما اعتقد سميث ان السبب يرجع الى التنافس بين الرأسمالي ين، واعتقد ريكاردو ان السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، اما بالنسبة لماركس فان الازمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للابد ويرى ماركس كذلك بان الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل. **(حواشين، 2019، ص 56)**

ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة راس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى ماركس اية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبا بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فهو ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال الى الاختفاء مما يدفع الأجور الى الأعلى والأرباح الى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسمالي ين لعكس العملية يجب ان تحل راس المال محل العمل، مما تؤدي الى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسمالي وعن تصريفها فتنشا الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج الى العمال فتنهار الرأسمالية.

ان تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت معادلة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، الا ان التنبؤات بخصوص انهار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن ان يعوض الرأسمالي وارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها مع باستخدام التقدم التكنولوجي الذي اهمله ماركس. **(حواشين، 2019، ص 57)**.

**تالكوت بارسنز:**

تعد النظرية البنائية الوظيفية من النظريات الاجتماعية المهمة التي طورها العالم تالكوت بارسنز عالم الاجتماع الأمريكي، ويمكن تلخيص هذه النظرية في محاولة تفسير دور المؤسسات الاجتماعية في تشكيل وتحكم في السلوك الاجتماعي والسلوك الحضاري للأفراد في المجتمع.

تقوم النظرية البنائية الوظيفية على مجموعة من المفاهيم والأفكار مثل:

. **الهيمنة والتحكم الاجتماعي:** هذه الفكرة تشير إلى كيفية استخدام المؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل: الدولة والدين والعائلة، للتحكم في سلوك الافراد في المجتمع وتوجيهه لخدمة المصالح المشتركة للمجتمع..

. **الدور المهذب:** حيث يقوم الخطاب والسلوك الاجتماعي بتحديد افاق السلوك التي يمتلكها الافراد، وذلك في اطار تمكين المؤسسات الاجتماعية..

. **الاستقرار الاجتماعي:** والذي يعني عدم تغيير الثقافة والموروثات الاجتماعية في المجتمع بصورة كبيرة، ومن ثم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

و من الملاحظ ان النظرية البنائية الوظيفية تعتمد على فرضية ان المؤسسات الاجتماعية تسعى لمصالح المجتمع بشكل كامل، ولكن بعض الموسومات الاجتماعية قد تسعى في الحقيقة لصالح فئات معينة في المجتمع، وهذا يمكن ان يؤدي الى انحياز مفهوم السلوك الحضاري الى مصالح مجموعات محددة في المجتمع. ( **talcott. 2013**)

## *سوسيولوجيا الاقتصاد المعاشي في الجزائر:

يمكن القول بان الجزائر تحاول التحول من اعتمادها على القطاع الاستخراجي والزراعي الى الاعتماد على القطاع الصناعي والخدماتي وكذا تحسين البيئة الاستثمارية خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، كما ان الحكومة الجزائرية تقوم بتحسين بيئة الاعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية وتنظيم القطاعات المختلفة كما تركز الحكومة الجزائرية في التنمية الاقتصادية على بعض القطاعات الحيوية والمستدامة مثل الطاقة والصناعات الغذائية والسياحة والتكنولوجيا وتعتبر الصناعات الغذائية وتحويل

المواد الزراعية من ابرز القطاعات الاستراتيجية التي يركز عليها الاقتصاد المعاشي في الجزائر حيث انها تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتوفير فرص عمل جديدة، كما ان الحكومة تقوم على تنمية قطاع النقل خاصة النقل الجوي وذلك لتحسين البنية التحتية وجعل الجزائر مركزا للتجارة والاستثمار في المنطقة حيث تعتبر التحديات التي تواجه الاقتصاد المعاشي في الجزائر تشمل عدم التوازن بين الارادات والانفاق الحكومي وتبعات الازمة الاقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد الجزائر بشكل مباشر، كما ان الجزائر تحتاج الى المزيد من الجهود لتنمية البنية التحتية وتحسين بيئة الاعمال وتشجيع الاستثمارات وتنويع الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام والشامل. **( شيخ، كويحل، 2018، ص 123)**

**خلاصة الفصل:**

يعتبر موضوع الاقتصاد المعاشي موضوع غاية في الأهمية داخل المجتمع الجزائري حيث يلعب دورا مهما من الناحية التنموية ومساهمته في ارتفاع الدخل القومي للأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، كما انه شكل من اشكال السوق الرأسمالية المتمثلة في الزراعة، الفلاحة، الصناعة وغيرها كما قامت الدولة في الآونة الأخيرة بوضع عدة إصلاحات تنموية خاصة بهذا النوع من الاقتصاد منها استصلاح الأراضي الزراعية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

# الفصل الرابع

# "الاقتراب الميداني وتحليل المعطيات"

**تمهيد**

**1. إطار ومجالات الدراسة**

**2. مناهج الدراسة**

**3 . تقنيات الدراسة**

**4 . مجتمع البحث**

**5. عرض وتحليل الجداول**

**الاستنتاج العام للدراسة**

**تمهيد:**

إن البحث الاجتماعي لا يتمثل في جمع المعلومات النظرية والاطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت المشكلة فقط، وانما اعتمدنا على الجانب التطبيقي او الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته، فمحاولة اثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية من اهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية والواقع، بغية تحقيق اهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الإشكالية من خلال مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تساعدنا في جمع المعلومات عن الواقع مكان الدراسة وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل بدءا من مجالات الدراسة الميدانية والزمنية يليه المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة وفي الأخير التطرق الى خصائص العينة وأسلوب اختيارها.

**1. إطار ومجالات الدراسة:**

يعد مجال الدراسة نقطة أساسية في البحث الاجتماعي، وذلك لما يكتسبه من أهمية اثناء الدراسة الميدانية.

**ا. الاطار الزماني:**

و يقصد به الوقت الذي استغرقته الدراسة الميدانية، حيث بلغت مدة اجراء الدراسة ما يقارب 20 يوم ذلك ان الزيارات كانت تتم في الفترات الصباحية وحتى المسائية حيث تم تحضير أسئلة الاستمارة وعرضها على الأستاذ المشرف وتم ضبط الاستمارة بشكل نهائي من خلال التعديلات التي قمنا بها، وقد تمت إجراءات الدراسة الميدانية ابتداءا من 15 مارس الى 20 أفريل أين قمنا فيها بتوزيع الاستمارات وتم استرجاعها كاملة.

**ب . الاطار المكاني:**

ان لكل دراسة علمية مكان يجري فيه الباحث دراسته، وقد أجرينا هذه الدراسة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن خلدون–تيارت– وهي مؤسسة ذات طابع اداري.

تقع هذه الكلية شرق مدينة تيارت طريق كارمان، تم انشاؤها سنة 2010 تتوفر على 3000 مقعد بيداغوجي، تقدر مساحتها حوالي 42 كلم، يتمدرس بها ازيد من 160 أستاذ وازيد من 120 عامل يتوزعون على الإدارة وأعوان الامن ومهندسين النظافة.

**2. مناهج الدراسة:**

منهج البحث هو ما يقوم به الباحث للحصول على نتائج لدراسته.

وهو عملية منظمة ذات اهداف. والإجراءات المستخدمة ليست أنشطة عشوائية، ولكنها عمليات يتم التخطيط لها بعناية. ويمكن القول ان منهج البحث هو الخطة التي يتخذها الباحث بعد ان وضعها سلفا للحصول على البيانات وتحليلها، بفرض الوقوف على مشكلة من المشكلات.

**( معتوق، مقدم، 2022، ص 59)**

**ا. المنهج الوصفي التحليلي :**

هو اعتماد الاستقراء او الوصف في دراسة الظواهر بجميع اشكالها سواء كانت اقتصادية اجتماعية او سياسية....الخ وجمع البيانات والمعلومات الإحصائية عنها بهدف تحليلها او دراستها وصولا الى الحقائق التي تزودنا بمؤشرات علمية عن معدلات النمو المستدامة.

وهو التصور الدقيق للعلاقات المتبادلة بين المجتمع والاتجاهات والميول والرغبات والتطور بحيث يعطي البحث صورة للواقع الحياتي ووضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية.

**ب . المنهج الإحصائي:**

إن فرض أو فروض الدراسة يحدد التصميم، والتصميم بدوره يحدد التحليل الاحصائي، والتحليل غير المناسب لا يسمح باختيار صادق لفرض أو فروض البحث. كما قد يتطلب تحليل البيانات في دراسات مسحية معينة تبويبا بسيطا لنتائج وعرضها وسوف تتطلب معظم الدراسات على كل حال طريقة إحصائية أو أكثر.( **نوفل، 2010، ص 24)**

**ج. المنهج الكمي:**

يعتمد المنهج الكمي على القيام بالبحث بشكل عملي من خلال استخدام الاحصاءات والاستبيانات للحصول على النتيجة المطلوبة، إذ يهتم بجمع النتائج والبيانات ويعرف المنهج الكمي بأنه بحث يستند من خلاله الباحث على الظاهرة الاجتماعية من خلال اتباع عدد من الأساليب الاحصائية وعن طريق هذا المنهج يمكن الربط بين الملاحظة التجريبية والبحث الكمي. **(بندر، د.س، ص250)**

**3. تقنيات الدراسة:**

يرتكز الباحث على تقنيات جمع المعطيات والبيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة واختيار التقنية أو الوسيلة المعتمد عليها يتوقف أساسا على طبيعة موضوع الدراسة، والهدف المراد الوصول اليه وبما اننا بصدد معرفة نظرة أساتذة علم الاجتماع للدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر فاخترنا لموضوع دراستنا:

**. الاستمارة:** تعد الاستمارة من اكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات خاصة في العلوم الاجتماعية، فهي عبارة عن محاور تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يتم اعدادها بشكل دقيق ومحكم.

انطلاقا من الأسئلة التي اثارت مشكلة البحث واهداف الدراسة من جهة والفرضيات والمؤشرات من جهة ثانية، وبما أن الاستمارة تعد المرحلة الأولى الأكثر تجزئة للبحث فهي تحتاج على صياغة محكمة وواضحة لأسئلتها حتى تتمكن من اختيار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.( **عسلف وآخرون، 2000، ص 103**).

فهي مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، توزع او ترسل إلى المبحوثين او تسلم لهم تمهيدا للحصول على الأجوبة حول الأسئلة المطروحة، ويتم تنفيذها اما عن طريق المقابلة الشخصية او عن طريق تسليمها مباشرة للمبحوثين ونادرا ما تكون عن طريق البريد حيث تكون الأسئلة اما مفتوحة او مغلقة او متعددة الخيارات.

و قد تم تصنيف أسئلة الاستمارة الى اربع محاور رئيسية وهي:

**المحور الأول:** خصص لجمع البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد العينة واشتمل هذا المحور على أسئلة خاصة بالسن والجنس، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، الدرجة العلمية وطبيعة العمل.

**المحور الثاني:** خصص للأسئلة الخاصة بالاقتصاد المعاشي شكل من اشكال الاقتصاد غير رسمي.

**المحور الثالث:** خصص للأسئلة الخاصة بالشرائح التي تمارس هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر.

**المحور الرابع:** خصص للأسئلة الخاصة بالنسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري وطبيعة هذا النشاط التنموي.

### 4. مجتمع البحث:

يتطلب دراسة الظاهرة او مشكلة ما توفر معلومات وبيانات ليتمكن الباحث من اتخاذ قرار مناسب حيالها، وتحديد مجتمع الدراسة والذي يقصد به جميع العناصر او المفردات التي

يدرسها الباحث امر ضروري لأنه يساعد في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل لدراسة هذا المجتمع من خلال أسلوب المسح الشامل والتي تعد احدى الدعائم الأساسية للبحث العلمي عامة والبحث الاجتماعي خاصة حيث انها تسمح بالحصول على المعلومات المطلوبة، ومن خلال دراستنا التي قمنا بها بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قمنا بتحديد مجتمع البحث الذي أجرينا عليه دراستنا على العينة أساتذة علم الاجتماع وتمثلت في 40 مفردة وقد تم استرجاع كل الاستمارات لعدم وجود صعوبات كبيرة في توزيعها على المبحوثين.

**5. عرض وتحليل النتائج :**

بناء جداول البيانات العامة وتحليلها :

**الجدول 1: توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس.**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 27 | 67.5% |
| انثى | 13 | 32.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه يتضح ان اتجاهه العام يتمثل في 67.5 من المبحوثين من فئة الذكور، وبالمقابل تتحدد النسبة المئوية المعبر عنها في الجدول 32.5 من فئة الاناث.

ويمكن ترجمة وتأويل النسبة الإحصائية الغالبة عند الذكور الى انه هناك توجه من قبل الذكور الى مهنة التعليم والتي كانت في مرحلة وفي قطاعات معينة مختصة وممثلة في جزء هام وكبير من الفئات الانثوية، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار مهنة التعليم عندهم من الناحية الرمزية منهة قد تحقق لهم مكانة اجتماعية في المجتمع وحتى على المستوى المكروسوسيولوجي الا وهي الاسرة. هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار بعض الأشياء الأخرى كالوقت مثلا والذي غالبا ما يكون احد اهم الأشياء التي يرتكز عليها الذكور من ناحية أخرى.

**الجدول 2: توزيع افراد العينة حسب متغير السن.**

| السن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| من 20 الى 30 | 2 | 5% |
| من 30 الى 40 | 23 | 57.5% |
| من 40 الى 50 | 15 | 37.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه ان اتجاهه العام يتمثل في 57.5 من المبحوثين في السن من 30 الى 40 وبالمقابل تحدد النسبة المئوية المعبر عنها في الجدول ب37.5 في سن 40 الى 50 وتقابلها النسبة المئوية المعبر عنها في الجدول ب5 من المبحوثين من سن 20 الى 30.

و يمكن ترجمة ان هذه المؤسسة تشكلت وظهرت في سنوات قليلة واعتمدت على التوظيف في معظم طلباتها على فئة الشباب كونهم يكتسبون روح تنافسية وقادرون على إعطاء مبادرات على مستوى الكلية، إضافة الى تشجيع العنصر السياسي على مستوى المؤسسة كونه يقدم إضافة ودعم وتتشكل لدى هذه الفئة دافعية اكبر في انجاز المهام الموكلة لهم من الناحية المهنية ويعتبر الاعتماد على هذه الفئة خاصية عالمية على اعتبار ان الفئة الغالبة هي الشباب وهي محور كل عملية تنموية على وجه الخصوص.

**الجدول 3: توزيع افراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية.**

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اعزب | 9 | 22.5% |
| متزوج | 31 | 77.5% |
| مطلق | 0 | 0% |
| المجموع | 40 | 100% |

تعكس المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه اتجاه عام يتمثل في 77.5 من الحالة الاجتماعية متزوج وتليها نسبة 22.5 من الحالة الاجتماعية اعزب، بينما نسبة الحالة الاجتماعية مطلق فهي منعدمة.

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية ان مهنة التعليم قد حسنت من الوضعية الاجتماعية للعمال بحيث حققت لهم من الناحية النفسية استقرا ر وحولت حياتهم من الناحية الاجتماعية وتوفر لديهم ما يكفي من القدرة المالية كفائض للقيمة وجعل حياتهم الاجتماعية تتحول من مرحلة الى مرحلة وهذا ما حققه لهم الوظيفة فغيرت من الناحية البنيوية الشاب من

عازب الى متزوج وهذا كما سبق وقلنا نرجع الى فائض القيمة وحقق لهم من الناحية الاجتماعية الزواج.

**الجدول 4: توزيع افراد العينة حسب الإقامة.**

| الإقامة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| المدينة | 36 | 90% |
| الريف | 4 | 10% |
| المجموع | 40 | 100% |

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان اتجاهه العام في إجابة المبحوثين 90 مكان الإقامة الخاص بهم هو المدينة، وبالمقابل تعبر النسبة الإحصائية 10 مكان الإقامة الريف.

يمكن ترجمة هذه المعطيات سوسيولوجيا على أن الاستاذية في الجامعة من الناحية الاجتماعية والبنيوية والرمزية تشكل امرا مهما بالنسبة للمبحوث بحيث ان شخصية الأستاذ الحقيقية في نظره المدينة، فليس من اللائق بالنسبة له ان يبقى في تلك الرابطة والعلاقة العضوية الدائمة في الريف على اعتبار ان الأرياف بالنسبة له احد اهم الفضاءات الصراعية التي تعمل على تشكيل فعل جماعي في مخرجات هذا الفعل قائمة على الحسد بالرمزية لأستاذ عند اهم الفئات الريفية التي تكون فئات من ذوي الأقارب من ناحية العلاقة والنسب لذا يفضل الأستاذ ان يدخل في علاقة اجتماعية تحقق له المكانة التي يسعى اليها والتي غالبا ما تكون مكانة اجتماعية مرغوب فيها والتي غالبا ما تتحقق هذه المكانة على مستوى فضاءات اجتماعية متحضرة ومتمدنة تحفظ الألقاب على الأقل من الناحية الرمزية بالنسبة الى الأستاذ وتعمل على تقليص العلاقات الاجتماعية والتي غالبا ما تكون احد اهم مرتكزات بناء الشخصية وفي هذا يقول بيار بورديو والذي كان يسكن الأرياف الفرنسية حينما كان مهتما بالفلسفة والدروس الفلسفية وحول اهتمامه الى علم الاجتماع حين قال: لقد اشتغلت في حقل الفلسفة ولما حولت اهتمامي من الفلسفة الى علم الاجتماع كان علي ان اتخلى عن الريف الفرنسي وعن ذهنيتي الريفية، توضح هذه المقولة ان علم الاجتماع هو احد ميادين بناء الدولة

لن يكون كذلك ببناء الشخصية والحفاظ على الرمزية والمكانة الاجتماعية في علم الاجتماع ولن يكون كذلك الا بوضع تلك القطيعة إلا مع الريف ومع الذهنيات الريفية.

**الجدول 5: توزيع افراد العينة حسب الدرجة العلمية.**

| الدرجة العلمية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مساعد *ا* | 7 | 17.5% |
| مساعد *ب* | 8 | 20% |
| محاضر *ا* | 20 | 50% |
| محاضر *ب* | 5 | 12.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

يعكس لنا الجدول التالي معطيات إحصائية متمثلة في اتجاه عام مقدر ب50 من الأساتذة المتمثلة درجتهم العلمية محاضر *أ* بالمقابل الى النسبة المئوية المقدرة ب17.5 بالنسبة لأساتذة مساعد *ب* تليها النسبة المئوية لأساتذة مساعد *أ* المقدرة ب 17.5 وتقابلها النسبة المئوية 12.5 لأساتذة محاضر *ب*.

تبين إذا ربطنا هذه المعطيات الإحصائية دائما بالمكانة الاجتماعية وبمتغيرات الاقامة والحالة الاجتماعية مثلا يتبين ان بناء الشخصية وتحسين الوضعية الاجتماعية يتوقف على تحسين المستويات العلمية عند الأستاذ بالنسبة له هي فائض للقيمة المعنوية بالدرجة الأولى ومعنى ذلك ان تحسين الوضعية الاجتماعية على مستوى المكروسوسيولوجي يقتضيه تحسين على الدرجة العلمية لمكان العمل فالربط بين العلاقتين مهم جدا للوصول الى تلك الدرجة العلمية المرغوب فيها والتي يسعى دائما في الدفاع عنها فهي مكسب وفائض للقيمة على مستواه الاجتماعي والمعنوي بدرجة أخرى.

**الجدول 6: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| دائم | 31 | 77.5% |
| مؤقت | 8 | 20% |
| متعاقد | 1 | 2.5% |
| المجموع | 40 | 100% |

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان 77.5 من إجابات المبحوثين في اتجاه عام من الوضعية المهنية دائم، ونسبة 20 من الوضعية المهنية مؤقت ونسبة 2.5 من الوضعية المهنية متعاقد.

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية عن طريق الاستنطاق أن التوجه نحو طبيعة العمل الدائم عند المؤسسة أحد أهم المعايير القائمة في الأساس الأول على تحسين الجودة العلمية والعملية فالأستاذ الدائم بقدر ما هو أهم العوامل في الفعاليات العلمية والبيداغوجية وبقدر ما يعمل بتحسين المهام الموكل بها هو أحد اهم مخرجات فائضي القيمة الخاصة بالقيمة الشاملة وخاصة بالمقاربة الاستراتيجية والنوعية عند المهتمين بالقطاع في المؤسسات التعليمية في التعليم العالي.

**بناء الجداول الخاصة بالفرضية الأولى:**

**الجدول 7: يمثل اراء المبحوثين حول مساهمة الدولة في حماية الاقتصاد المعاشي حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / أراء حول مساهمة الدولة | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| مساهمة فعالة | 19 | 61.30% | 04 | 50% | 00 | / | 23 | 57.5 % |
| مساهمة غير فعالة | 12 | 38.70% | 04 | 50% | 01 | 100% | 17 | 42.5 % |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 01 | %100 | 40 | 100% |

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الدولة في حماية الاقتصاد المعاشي بشكل فعال اخذت اكبر نسبة والمتمثلة في 57.5 تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 61.30 بالنسبة للذين طبيعة عملهم دائمة تليها نسبة 50 بالنسبة للذين طبيعة عملهم مؤقتة وتنعدم بالنسبة للذين طبيعة عملهم متعاقد اما عن الذين يروا بان مساهمة الدولة في حماية الاقتصاد المعاشي غير فعالة فقدرت نسبتهم ب 42.5 تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 100 بالنسبة للذين طبيعة عملهم متعاقد تليها نسبة 50 بالنسبة للذين طبيعة عملهم مؤقتة أما عن الذين طبيعة عملهم دائمة فقدرت نسبتهم ب 38.70.

يمكن ترجمة هذه المعطيات سوسيولوجيا على ان الأساتذة كانت نظرتهم حول مساهمة الدولة في حماية الاقتصاد المعاشي مساهمة فعالة كون هذا الاقتصاد له دور كبير في النهوض بالمجتمع وخلق شريحة اجتماعية ناهضة تعمل على حماية اقتصاد محمي بقوة القانون في الدول الرأسمالية ومساهمة في تحصيل ثروة هي فائض لقيمة مالية في الخزينة العمومية، فاذا نظرنا الى الرأسمالية بمعطياتها الحداثية هي بالأساس الأول ابنة او احد

مخرجات الحماية القانونية للاقتصاد المعاشي في الدول الليبيرالية، الامر الذي يجعل من الاقتصاد المعاشي قوة فاعلة في العملية التنموية.

**الجدول8: يمثل ابراز دور الاقتصاد المعاشي من الناحية التنموية حسب الدرجة العلمية.**

| الدرجة العلمية / دور الاقتصاد المعاشي | مساعد أ | | مساعد ب | | محاضر أ | | محاضر ب | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| ارتفاع الدخل القومي | 4 | 57.14% | 1 | 12.5% | 06 | %30 | 02 | 40% | 13 | 32.5 % |
| تحسين المستوى المعيشي | 3 | 42.86% | 7 | 87.5% | 12 | %60 | 03 | 60% | 25 | 62.5 % |
| غير مؤثر تماما | / | / | / | / | 2 | %10 | / | / | 02 | 05% |
| المجموع | 7 | 100% | 8 | 100% | 20 | 100% | 05 | 100 % | 40 | 100% |

تعكس المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه ان نسبة 62.5 هي أكبر نسبة والتي تمثل أن الاقتصاد المعاشي له دور كبير في تحسين المستوى المعيشي تتدعم بنسب جزئية 87.5 بالنسبة لمساعد *ا* أما عن محاضر *أ* ومحاضر *ب* فأخذ نفس النسبة المقدرة ب 60 اما بالنسبة لمساعد*أ* فقدرت ب 42.86 تليها نسبة تليها نسبة 32.5 بالنسبة لدور الاقتصاد المعاشي في ارتفاع الدخل القومي تنقسم إلى نسب جزئية متمثلة في 57.11 بالنسبة لمساعد*أ* و40 لمحاضر*ب* أما عن محاضر*أ* قدرت نسبته ب30 تليها نسبة 12.5 بالنسبة لمساعد*ب* ثم تأتي آراء المبحوثين في ان الاقتصاد المعاشي لا يؤثر تماما من الناحية التنموية كأصغر نسبة والمتمثلة في 5 بحيث تتخذ نسبة 10 بالنسبة لمحاضر*أ* وتنعدم للفئات الأخرى.

يتبين سوسيولوجيا ان الاقتصاد المعاشي احد اهم مرتكزات الرفاهية الاجتماعية فالتركيز عليه هو حماية اجتماعية والمعيشة الخاصة بالفرد خاصة الافراد من ذوي المستويات الدنيا،

الامر الذي يجعلنا نتساءل خاصة عند بعض الشرائح الاجتماعية منها ما يمارس نشاطا رسميا ويسعى الى الاهتمام ببعض النشاطات الموازية والتي تدخل ضمن ممارسات الاقتصاد المعاشي من اجل تحسين المستويات المعيشية دون ان نغفل العمل على تعظيم الثروة وفائض القيمة المالية والذي يستخدم في حاجات أخرى قد لا يتم تحصيلها بالعائدات المالية للوظيفة الرسمية على كل يمكن أن نقول من خلال هذه القراءة أن الاقتصاد المعاشي يلعب دورا هاما من الناحية التنموية، الامر الذي ينتج عنه ارتفاع الدخل القومي للأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية.

**الجدول9: يوضح تنظيم الاقتصاد في الجزائر يسهم في اختفاء الاقتصاد التنموي حسب طبيعة العمل.**

| معاينة العمل / اختفاء الاقتصاد التنموي | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| **نعم** | 16 | 61.62% | 05 | 62.5% | 00 | / | 21 | 52.5% |
| **لا** | 15 | 48.38% | 03 | 37.5% | 1 | %100 | 19 | 47.5% |
| **المجموع** | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | 100% | 40 | 100% |

يتضح من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول ان اتجاهه العام 52.5 بالنسبة للذين وافقوا بان التنظيم الاقتصادي في الجزائر يسهم في اختفاء الاقتصاد التنموي تنقسم الى نسب جزئية 62.5 بالنسبة للذين طبيعة عملهم مؤقتة و51.62 بالنسبة للذين طبيعة عملهم دائمة وتنعدم بالنسبة للذين طبيعة عملهم متعاقد تقابلها نسبة 47.5 بالنسبة للذين نفوا بان تنظيم الاقتصاد في الجزائر يساهم في اختفاء الاقتصاد التنموي تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 100 بالنسبة للذين طبيعة عملهم دائمة وأخيرا نسبة 37.5 والمتمثلة في الذين طبيعة عملهم مؤقتة.

يمكن من خلال هذه القراءة الإحصائية ان نقول هناك تفوق الى حد ما من الناحية النفسية ومن الناحية الواقعية في اختفاء هذا النوع من الاقتصاد والذي يشتغل بطريقة يتضح من خلاله انه في صراع دائم مع البقاء من خلال الاهتمام بتنظيم الاقتصاد الرسمي ومحاولة هذا الشكل من اشكال الاقتصاد المعاشي فالتشريع الى تنظيم الاقتصاد الرسمي يقتضي بموازاة تشريع الاقتصاد المعاشي والذي هو سبق وان قلنا هو شكل من اشكال السوق الرأسمالي ة والليبيرالية الجديدة والذي يقتضي وجود حماية قانونية من اجل وجود توازن ما بينه وبين الاقتصاد الرسمي من الناحية فهو حماية للرفاهية الاجتماعية وللمستوى المعيشي وحماية للدخل القومي ولفائض القيمة المالية في الخزينة العمومية.

**الجدول10: يمثل اراء المبحوثين حول أوجه العقلانية في ممارسة النشاط في المجتمع حسب مكان الإقامة.**

| مكان الاقامة / الأوجه العقلانية | المدينة | | الريف | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| **ربح الوقت** | 3 | 8.33%0 | 01 | 25% | 4 | 10% |
| **مردود مالي معتبر** | 20 | 55.56% | 01 | 25% | 21 | 52% |
| **مصدر الراحة** | 13 | 36.11% | 02 | 50% | 15 | %37.5 |
| **المجموع** | 36 | 100% | 04 | 100% | 40 | 100% |

يبين الجدول أعلاه اراء المبحوثين حول أوجه العقلانية في ممارسة النشاط في المجتمع حسب مكان الإقامة حيث نجد أن معظم المبحوثين يميلون إلى مردود مالي معتبر والمقدر ب 52 تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 55.56 بالنسبة للمبحوثين المقيمين بالمدينة تقابلها 25 بالنسبة للمقيمين بالريف، حيث نجد 37.5 من الذين يميلون الى ان ممارسة هذا النشاط مصدر للراحة تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 50 مقيمين في الريف تقابلها 36.11 المقيمين

بالمدينة، ونرى ان 10 صرحوا بان ممارسة هذا النشاط في المجتمع يؤدي بهم الى ربح الوقت حيث تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 25 خاصة بالمبحوثين المقيمين بالريف و8.33 مقيمين بالمدينة.

إن الاستنطاق السوسيولوجي لهذه المعطيات الإحصائية يبين ان فائض القيمة المالية هو اهم متغير عند الفئات المبحوثة فالمال بالنسبة لهم هو اهم خاصية فاذا ربطنا المال باي بناءات اجتماعية فوجدناه بالدرجة الأولى مصدر للرفاهية الاجتماعية ومصدر للاستقرار الاجتماعي ومصدر للسلطة ومصدر للمكانة فلا سلطة ولا مركز اجتماعي ولا رفاهية من دون فائض القيمة المالية والاقتصاد المعاشي كأحد اهم مرتكزات الرفاهية الاجتماعية والمردود المالي المعتبر هو مصدر للرمزية وللمكانة بالدرجة الأولى لذا وجب الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد كأحد مخرجات التنمية الشاملة والمستدامة.

**الجدول11: يمثل اراء المبحوثين حول صعوبات الاقتصاد حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / الصعوبات | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| صعوبات مباشرة | 14 | 45.16% | 00 | 00% | 00 | / | 14 | 35% |
| صعوبات مادية | 13 | 41.94% | 06 | 75% | 01 | 100% | 20 | 50% |
| صعوبات اجتماعية | 04 | 12.90% | 02 | 25% | 00 | / | 06 | 15% |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | %100 | 40 | 100% |

يتضح من خلال الجدول 11 ان اكبر نسبة متمثلة في 50 من نسبة المبحوثين والذين اكدوا ان صعوبات الاقتصاد هي صعوبات مادية تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 100 بالنسبة الذين طبيعة عملهم متعاقد تليها نسبة 75 بالنسبة الذين طبيعة عملهم دائمة فقدرت نسبتهم ب41.49 تقابلها نسبة 35 بالنسبة للمبحوثين الذين يروا ان صعوبات الاقتصاد هي صعوبات

بشرية تنقسم بنسب جزئية متمثلة في 45.16 بالنسبة للذين طبيعة عملهم دائمة وتنعدم بالنسبة للذين طبيعة عملهم مؤقتة ومتعاقد تليها نسبة 15 بالنسبة للذين يروا ان صعوبات الاقتصاد هي صعوبات اجتماعية تتدعم نسب جزئية متمثلة في 25 بالنسبة للذين طبيعة عملهم مؤقتة أما عن الذين طبيعة عملهم دائمة فقدرت نسبتهم ب12.90.

لقد سبق وان اشرنا في احد الجداول السابقة بان الاقتصاد المعاشي يصطدم من الناحية الميدانية بمجموعة من العراقيل وابرز هذه العراقيل هي الحماية القانونية له فالى جانب ذلك تبدو ان الجوانب المادية هي احد اهم العراقيل أيضا للاقتصاد المعاشي ودوره في تحسين التنمية فالتشريع له لا يمكن ان يقضي تماما على المشكلة من دون تقديم الدعائم المالية والمادية ولأن قامت الرأسمالية في العصر الحديث على المؤسسات الصناعية الكبرى والتكنولوجيا العالية والتقسيم الدقيق للعمل وتطبيق الإجراءات البيروقراطية للنظام المكتبي، قامت أيضا على الحماية القانونية والدعم المالي لهذا النوع من الاقتصاد الذي هو اقتصاد معاشي في صورته وشكله ولكنه تنموي في مخرجاته، وتعمل من خلاله شرائح اجتماعية على تقليص مفعوله والحد من فعاليته.

**الجدول12: يمثل اراء المبحوثين في احداث صيغة توافقية مع النشاط التنموي حسب الدرجة العلمية.**

| الدرجة العلمية / صيغة توافقية مع الإقتصاد | مساعد أ | | مساعد ب | | محاضر أ | | محاضر ب | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| إرتفاع الدخل القومي | 6 | 85.72% | 5 | 62.5% | 13 | %65 | 04 | 80% | 28 | 70% |
| تحسين المستوى المعيشي | 1 | 14.28% | 3 | 37.5% | 07 | %35 | 01 | 20% | 12 | 30% |
| المجموع | 7 | 100% | 8 | 100% | 20 | 100% | 05 | 100 % | 40 | 100% |

يمثل الجدول 12 اراء المبحوثين في احداث صيغة توافقية مع النشاط التنموي حيث نلاحظ ان نسبة 70 من مجموع المبحوثين ان الصيغة التوافقية مع النشاط التنموي تحدث عن طريق التشريع القانوني يتدعم بنسب إحصائية 85.72 بالنسبة للذين درجتهم العلمية محاضر*ب* اما عن محاضر*أ* فقدرت نسبتهم ب65 تليها نسبة 62.5 بالنسبة لمساعد*ب*.

تبقى دائما المبادرة القانونية من خلال هذه المعطيات الإحصائية أهم عامل لحماية الاقتصاد المعاشي فالتشريع له بطريقة موضوعية وحمايته الواقعية أمر ضروري ولا بد منه باعتباره شكل من اشكال التنمية التي تتبناها الدولة والتي تسعى الى تجسيدها على المستويات الرسمية، فالفئات الاجتماعية الأكثر ضررا من الناحية الميدانية هي الفئات ذات الدخل البسيط التي تدعم هذا الشكل من الاشكال في صورة لتحسين وضعيتهم بالدرجة الأولى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم بدرجة أخرى، هكذا كانت تبدي لنا المعطيات الإحصائية التي اكدت على ضرورة حماية هذا النوع من الاقتصاد باعتباره جزء من أسس التنمية الشاملة والمستدامة

**الجدول13: يمثل اراء المبحوثين حول تحقيق النشاط في رفع مستوى الدخل الفردي حسب السن.**

| معاينة العمل / اختفاء الاقتصاد التنموي | [20- 30] | | [30- 40] | | [40- 50] | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 01 | 50% | 17 | 73.22% | 09 | 60% | 27 | 67.5% |
| لا | 01 | 50% | 06 | 26.08% | 06 | 40% | 13 | 32.5% |
| المجموع | 02 | 100% | 23 | 100% | 05 | 100% | 40 | 100% |

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه يتضح اتجاهه العام ان المجموع يوافقون بنسبة 67.5 ان هذا النوع من الاقتصاد التنموي يمكن ان يحقق في معدل النمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري ومقسمة الى نسب جزئية متمثلة في 76.22 بالنسبة للذين

أعمارعم من 30 الى 40 سنة يقابلها نسبة 60 بالنيابة للذين أعمارهم من 40 الى 50 اما عن الذين أعمارهم من 20 الى 30 فقدرت نسبتهم ب 50 تقابلها نسبة 32.5 بالنسبة للذين نفوا هذا النوع من النشاط الاقتصادي التنموي الذي يمكن ان يحقق في معدل نمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري حيث تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 50 بالنسبة للذين أعمارهم من 20 الى 30 تقابلها نسبة 40 بالنسبة الى الذين أعمارهم من 40 الى 50 سنة تليها نسبة 26.08 بالنسبة الى الذين أعمارهم ما بين 30 الى 40.

لقد توضح لنا من خلال هذه المعطيات الإحصائية بان النشاط الاقتصادي التنموي ليس بالضرورة هو ذلك النشاط المنظم وكما دافع عنه النظام الرأسمالي بل بالعكس ان النظام الرأسمالي البيبيرالي هو احد مخرجات النشاط الاقتصادي المعاشي وهذا النوع من النشاط الذي يعمل في تحقيق معدلات مرتفعة في متوسط الدخل الفردي في المجتمع الجزائري والذي ينتج عنه تحسين المستوى الاجتماعي، الرفاهية الاجتماعية في مجتمع يسعى الى لعب وتحقيق دور تنموي.

**الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الأولى:**

للتأكد من الفرضية الأولى والتي مفادها الاقتصاد المعاشي شكل من أشكال الاقتصاد غير الرسمي يسهم بدوره إلى تحقيق وتيرة معدل النمو التنموي.

تمثل الجداول من الجدول (7) إلى غاية الجدول (13) بعض مؤشرات الفرضية والتي من شانها ان تدعم هذه الفرضية ومن بين نتائج هذه الجداول ما يلي :

أثبتت نتائج الجدول رقم 7 التي أقرت من خلالها إجمالي أفراد العينة بنسبة 57.5 صرحوا على أنه المساهمة الخاصة بالدولة في حماية الاقتصاد المعاشي تكوم مساهمة فعالة.

في حين نتائج الجدول رقم 8 ان معظم افراد العينة اقروا ان دور الاقتصاد المعاشي من الناحية التنموية في الجزائر يكمن في تحسين المستوى المعيشي بنسبة 62.5.

أما نتائج الجدول رقم 9 أن نسبة 52.5 فقد اثبتت ان تنظيم الاقتصاد في الجزائر يمكن أن يسهم في اختفاء هذا النوع من الاقتصاد كاقتصاد تنموي.

في حين أظهرت نتائج الجدول رقم 10 أن نسبة 52.5 اجابوا أن الأوجه الأكثر عقلانية في ممارسة هذا النوع من النشاط في المجتمع الجزائري ذات مردود مالي معتبر.

أما نتائج الجدول 11 أقروا بنسبة 50 ان الصعوبات المادية هي التي يصطدم بها هذا النوع من الاقتصاد التي يمكن أن تعرقل مساره العقلاني.

يمكن إحداث صيغة توافقية مع النشاط التنموي الرسمي والنشاط التنموي الخاضع لممارسات الاقتصاد المعاشي عن طريق التشريع القانوني وهذا موضح في الجدول في الجدول رقم 12 بنسبة 70 من اراء افراد العينة.

كما اثبتت نتائج الجدول رقم 13 نسبة 67.5 اقروا ان هذا النوع من النشاط الاقتصادي التنموي يمكن ان يحقق في معدل نمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري.

**بناء الجداول الخاصة بالفرضية الثانية:**

**الجدول14: يمثل اراء المبحوثين حول الشرائح التي تمثل الاقتصاد حول طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / شرائح تمثل الاقتصاد | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| العاطلة عن العمل | 22 | 70.97 % | 06 | 75% | 01 | %100 | 29 | 72.5% |
| يمارسون نشاط رسمي | 09 | 29.03 % | 02 | 25% | 00 | / | 11 | 27.5% |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | %100 | 40 | 100% |

تعكس المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه ان نسبة 72.5 والتي تمثل ان الشريحة العاطلة عن العمل هي اكبر فئة من الشرائح التي تتوجه الى ممارسة هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر تتدعم بنسب جزئية 100 بالنسبة الى الذين طبيعة عملهم متعاقد و75 بالنسبة

للذين طبيعة عملهم مؤقت تليها نسبة 70.97 بالنسبة الى الذين طبيعة عملهم دائم اما عن الشريحة الذين يمارسون نشاط رسمي وتتوجه الى ممارسة هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر قدرت نسبتهم ب 27.5 مقسمة لنسب جزئية متمثلة في 29.03 بالنسبة الى طبيعة عملهم مؤقت وتنعدم بالنسبة الى الذين طبيعة عملهم متعاقد.

إن الاستنطاق السوسيولوجي لهذا الجدول يدل على أن الاقتصاد المعاشي هو خيار مهم لفئة قد تكون واسعة على المستوى الاجتماعي تعمل على تحقيق رفاهية اجتماعية وخلق فائض للقيمة المالية وهو احد اهم المرتكزات الأساسية في سوق العمل غير الرسمي والموازي فهو كنشاط يعمل على تحقيق خدمة تنموية ووظيفة يعمل على توجيه يد عاملة عاطلة للانشغال في نشاط غير النشاط الرسمي وبالمقابل ان كان هذا النوع من النشاط موجه لفئة عاطلة فهو احد أوجه الفئات الاجتماعية الأخرى التي لم تحقق لها الوظيفة الرسمية من الناحية الرمزية مكانة اجتماعية على العموم، ان التدابير الوقائية والقانونية لحماية هذا النوع من الأنشطة امر ضروري كسبيل لتحقيق شكل من اشكال التنمية المرغوب فيها.

**الجدول15: يمثل اراء المبحوثين حول القيمة المضافة اجتماعيا للاقتصاد في المجتمع حسب الجنس.**

| الجنس / القيمة المضافة للاقتصاد في المجتمع | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| مكانة اجتماعية عالية | 14 | %51.86 | 08 | 61.54% | 22 | 55% |
| مكانة اجتماعية منخفضة | 13 | % 48.14 | 05 | 38.46% | 18 | 45% |
| المجموع | 27 | 100% | 13 | 100% | 40 | 100% |

يمثل الجدول آراء المبحوثين حول القيمة المضافة اجتماعيا للاقتصاد حيث قدرت نسبة الذين يعبرون بان المكانة الاجتماعية عالية ب55 تتدعم بنسب جزئية متمثلة في 61.54

بالنسبة للإناث و51.86 للذكور، تقابلها نسبة 45 بالنسبة للذين يروا ان المكانة الاجتماعية منخفضة مجزئة الى 48.14 بالنسبة للذكور و38.46 بالنسبة للإناث.

لقد بينا واشرنا في عدة جداول سابقة ان الأهمية الرئيسية للاقتصاد المعاشي هو تحقيق المكانة الاجتماعية ولعل هذا ما اشارت اليه جزء مهم من الفئات المبحوثة لتبقى صورة المكانة اهم خاصية رئيسية من وجهة نظم العديد من المبحوثين وهي احد أوجه الرفاهية المطلوبة بما لها من مخرجات هامة في صورة المبحوثين وفي صورة الأغلبية المجتمعية ها هو يبين لنا ان الاقتصاد المنظم في صورته الحداثية ليس وحده من تتشكل من خلاله هذه المكانة وان كان هذا النظام احد أوجه الرأسمالية الليبيرلية للمفهوم الحديث وما نتج عنه من وجود طبقة اجتماعية واسعة تعيش في كنف هذه الرفاهية، ان الاقتصاد المعاشي ينبغي ان ينظر اله ويناقش وفق الأطر الصحيحة حتى يكون قاطرة هامة في اطار علاقته بمشروع التنمية.

**الجنس16: يمثل آراء المبحوثين حول تحقيق الاقتصاد مكانة اجتماعية من الناحية الرمزية**

| الحالة الاجتماعية / تحقيق الاقتصاد للمكانة الاجتماعية | أعزب | | متزوج | | مطلق | | أرمل | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 06 | 66.67% | 24 | 62.5% | 00 | / | 00 | / | 36 | 70% |
| لا | 3 | 33.33% | 07 | 37.5% | 00 | / | 00 | / | 10 | 25% |
| المجموع | 9 | 100% | 31 | 100% | 00 | / | 00 | / | 40 | 100% |

توحي المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه ان غالبية المبحوثين ادلو بنعم حيث وافقوا على ان هذا النوع من الاقتصاد يحقق من الناحية الرمزية مكانة اجتماعية لممارسته في المجتمع الجزائري تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 77.41 بالنسبة للذين حالتهم الاجتماعية متزوج و66.67 بالنسبة الى حالتهم الاجتماعية اعزب وتنعدم بالنسبة للذين حالتهم الاجتماعية مطلق وارمل تقابلها نسبة 25 بالنسبة الى الذين نفوا ان هذا النوع من الاقتصاد يحقق من ناحية رمزية مكانة اجتماعية لممارسته في المجتمع الجزائري تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 33.33 بالنسبة

للذين حالتهم الاجتماعية اعزب تقابلها نسبة 22.59 بالنسبة للذين حالتهم الاجتماعية متزوج وتنعدم بالنسبة للذين حالتهم الاجتماعية مطلق وارمل.

لقد قمنا من خلال هذا الجدول الى استنطاق ميداني لمؤشرات ميكروسكوبية كمؤشر الرمزية الاجتماعية مثلا ولقد اتضح لنا في كل مرة من خلال الاستنطاق الميداني للمؤشرات ان الاقتصاد المعاشي موضوع مهم في خانة البحوث السوسيولوجية وينبغي منا كباحثين ان نقف عند معنى التنمية لمناقشة كل اشكال وأنواع الاقتصاد المتعارف عليه ولعل الاقتصاد المعاشي كصورة من صور هذا الاقتصاد التنموي ينبغي أن يحظى باهتمام أكبر في إطار علاقته بصور المكانة الاجتماعية ورمزية المكانة وعلى وجه الخصوص في إطار العلاقة الموجودة ما بين الاقتصاد المعاشي والتنمية التي تتطلع إليها مختلف الشرائح الاجتماعية.

**الجدول17: جدول يمثل اراء المبحوثين حول اعتبار ان هذا الاقتصاد احد الركائز الأساسية لبناء مجتمع منسجم حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / الاقتصاد أحد ركائز بناء المجتمع | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| يسهم | 22 | 80.65 % | 05 | 62.5% | 00 | / | 30 | 75% |
| لا يسهم | 06 | 19.35 % | 03 | 37.5% | 1 | %100 | 10 | 25% |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | %100 | 40 | 100% |

تبين المعطيات الكمية الواردة في الجدول 17 ان نسبة 75 المتمثلة من افراد مجتمع البحث كانت اجابتهم ان هذا النوع من الاقتصاد يسهم في بناء مجتمع منسجم ومتوازن مقسمة بنسب إحصائية جزئية مقدرة ب 80.65 بالنسبة الى طبيعة عملهم دائم وتقابلها 62.5 بالنسبة لطبيعة عملهم مؤقت وتنعدم بالنسبة الى طبيعة عملهم متعاقد اما عن الذين نفوا ان هذا النوع

من الاقتصاد يسهم في بناء مجتمع منسجم ومتوازن تتدعم بنسب جزئية قدرت ب 100 بالنسبة الى الذين طبيعة عملهم متعاقد تقابلها نسبة 37.5 بالنسبة الى الذين طبيعة عملهم مؤقت و19.35 بالنسبة لطبيعة عملهم دائم.

تظهر معالم هذه القراءات الإحصائية ان الدول الحداثية ليست تلك الدول التي راهنت على المشاريع الأساسية التي نادت بها الرأسمالي ة الحديثة بقدر ما توجد علاقة ما بين مختلف أنواع الاقتصاد، وهكذا تعبر اغلب الفئات المهنية التي ترى ان الانسجام والتوازن الاجتماعي للمجتمع من اهم مخرجاته الاهتمام بطبيعة الأنشطة الاقتصادية خاصة المعاشية وما يمكن ان ينجر عنه من تنمية مجتمعية، ان المقاربة الحديثة للتنمية هي مقاربة تقوم عاى الاهتمام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية.

**الجدول18: جدول يمثل اراء المبحوثين حول مدى نشر هذا النوع من الاقتصاد الوعي التنموي في المجتمع حسب الجنس.**

| الجنس / نشر الوعي داخل المجتمع | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| نسبة كبيرة | 16 | %76.20 | 14 | 73.69% | 30 | 75% |
| نسبة قليلة | 05 | % 23.80 | 05 | 26.31% | 10 | 25% |
| المجموع | 21 | 100% | 19 | 100% | 40 | 100% |

تبين المعطيات الكمية الواردة في الجدول 18 ان نسبة 75 من أفراد مجتمع البحث نسبتهم كبيرة في نشر الوعي التنموي من هذا النوع من الاقتصاد في المجتمع الجزائري تتدعم بنسب جزئية مقدرة ب 76.20 نسبة الذكور و73.69 بالنسبة للإناث فيما يقابلهم 25 نسبتهم قليلة في نشر الوعي التنموي من هذا النوع من الاقتصاد في المجتمع الجزائري تتدعم بنسب إحصائية جزئية متمثلة في 26.31 بالنسبة الى الاناث و23.80 بالنسبة الى الذكور.

أن التقارب بين إجابات المبحوثين حول مدى نشر هذا النوع من الاقتصاد للوعي التنموي في المجتمع الجزائري، وذلك لدى كل من الذكور والاناث حيث سجلنا نسبة كبيرة لدى المبحوثين الذكور والذين ادلوا بان الاقتصاد المعاشي يساهم في نشر الوعي التنموي وذلك راجع الى أهمية المشاريع والاستثمارات وما تحققه من عوائد ذات منافع تؤثر بالإيجاب على المستوى المعيشي، خاصة الدخل القومي مقابل تسجيلنا لنسبة معتبرة من الاناث حيث تقاربت هذه النسبة مع نسبة الذكور والتي تؤكد هي الأخرى على الدور الكبير الذي يلعبه الاقتصاد المعاشي في نشر الوعي التنموي في المجتمع الجزائري، خاصة في الآونة الأخيرة حيث نشهد اقبال النساء الجزائريات على احداث موازين فارقة في استغلال المواهب والقدرات في مجال الاستثمار من خلال انشاء مشاريع تنموية تختلف باختلاف اهداف المراة العاملة.

**الجدول19: جدول يمثل اراء المبحوثين حول وضع السياسات التي تحقق الاستقرار للارتقاء بالمجتمع حسب الجنس.**

| الجنس / السياسات التي تحقق الاستقرار الارتقائي | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| **نعم** | 24 | %88.89 | 11 | 84.61% | 35 | 87% |
| **لا** | 03 | % 11.11 | 02 | 15.39% | 05 | 12.5% |
| **المجموع** | 27 | 100% | 13 | 100% | 40 | 100% |

تعكس المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه اتجاها عاما يتمثل في 87.5 من مجموع المبحوثين صرحوا انه وضع السياسات الاقتصادية الملائمة يمكن ان تحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري وتتدعم هذه النسبة بنسب جزئية تمثلت في 88.80 بالنسبة للذكور و84.61 بالنسبة للإناث تقابلها نسبة 12.5 من الذين نفوا بان

السياسات الاقتصادية يمكن ان تحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري تتدعم بنسبتين جزئيتين 15.39 بالنسبة للإناث و 11.11 بالنسبة للذكور.

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول يتبين لنا أيضا تقارب إجابات المبحوثين لدى كل من الاناث والذكور حول وضع السياسات الاقتصادية الملائمة التي يمكن ان تحقق الاستقرار والارتقاء بالمجتمع الجزائري، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أهمية السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة الجزائرية حيال الاقتصاد المعاشي والتي تسهم بدورها في تنظيم هذا النوع من الاقتصاد من خلال جملة من القوانين والتشريعات والتي تؤدي بدورها الى الاستقرار على المستوى الاجتماعي ان الطابع الرمزي لهذا النوع من الاقتصاد يقتضي وجود توافق بين كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد المعاشي كونه أحد أهم مصادر الاتزان والانسجام البنيوي بين فئات المجتمع الجزائري، إضافة الى تحقيق مكانة اجتماعية مرغوبة من خلال تدعيم مشاريع وأفكار مقاولاتية وتجسيدها على ارض الواقع والتي تدعم السياسة العامة للدولة الجزائرية التي تنادي بالتنمية الاقتصادية.

**الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثانية:**

تمثل الجداول من الجدول 14 الى غاية الجدول 19 بعض مؤشرات الفرضية الثانية والتي من شانها ان تدعم هذه الفرضية المتمثلة في:

هناك شريحة اجتماعية واسعة في المجتمع الجزائري تدافع عن خصوصية هذا النوع من الاقتصاد باعتباره نموذج حيوي في تشكيل بنية المجتمع الحداثي.

يوضح الجدول رقم 14 نتائجه أن نسبة 72.5 من افراد العينة الذين اقروا ان فئة العاطلين عن العمل هي الشرائح التي تتوجه لممارسة هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر.

في حين تدل نتائج رقم 15 ان نسبة 55 من افراد العينة اقروا ان القيمة المضافة اجتماعيا لهذا الاقتصاد في المجتمع الجزائري تكمن في مكانة اجتماعية عالية.

أما الجدول رقم 16 أظهرت نتائجه ان نسبة 75 انه يمكن ان يحقق من الناحية الرمزية هذا النوع من الاقتصاد مكانة اجتماعية لممارسته في المجتمع الجزائري.

في حين بينت نتائج الجدول رقم 17 ان نسبة 75 من افراد العينة صرحوا بانه هذا النوع من الاقتصاد يسهم في بناء مجتمع منسجم ومتوازن.

كما بينت نتائج الجدول رقم 18 ان نسبة 75 اقروا انه بنسبة كبيرة يمكن ان ينشر هذا النوع من الاقتصاد الوعي التنموي في المجتمع الجزائري.

كما أثبتت نتائج الجدول رقم 19 نسبة 87.5 من افراد العينة اقروا بنعم يمكن ان تحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري عند وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

**بناء الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة:**

**الجدول20: جدول يوضح اراء المبحوثين حول الاقتصاد المعاشي ومنافعه في المجتمع حسب الجنس.**

| الجنس / الاقتصاد المعاشي ومنافعه | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 19 | %70.37 | 10 | %76.93 | 29 | 72% |
| لا | 08 | % 29.63 | 03 | 23.07% | 11 | 27.5% |
| المجموع | 27 | 100% | 13 | 100% | 40 | 100% |

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ان الاتجاه العام للمبحوثين صرحوا بأنه يوجد منافع للاقتصاد المعاش بنسبة 72.5 وتدعم هذه الإجابة بنسب إحصائية جزئية في الجدول حسب الجنس لدى المبحوثين بحيث نجد نسبة 76.93 من الاناث صرحوا لان للاقتصاد المعاشي منافع في المجتمع و70.37 من الذكور صرحوا بانه لا توجد منافع للاقتصاد المعاشي مقابل 27.5 من مجموع المبحوثين المعنيين بالدراسة اكدوا انه لا توجد منافع للاقتصاد المعاشي وتتدعم بنسبتين جزئيتين متمثلة في 29.63 يمثل الذكور و23.07 يمثل الاناث.

توضح البيانات الإحصائية للجدول أعلاه ان كل من المبحوثين الذكور والاناث اكدوا على أهمية الاقتصاد المعاشي في تحقيق المنافع المادية والاجتماعية لشريحة واسعة في المجتمع الجزائري، ولعل هذا ما يؤشر على ضرورة النهوض بهذا النوع من الاقتصاد خاصة لدى فئة الشباب التي تسعى الى ضمان الدخل الخاص بها، ومحاولة تكوين ثقافة تصنيع وانتاج من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الذات والاعتماد على النفس في تحسين المستوى

المعيشي وهذا ما نلاحظه في الواقع الجزائري المعاصر مما يقدمه الشباب من مشاريع ذات استثمارات خاصة.

**الجدول21: جدول يوضح توافق النسيج الاجتماعي للمجتمع وطبيعة النشاط التنموي حسب الإقامة.**

| مكان الاقامة / توافق النسيج الاجتماعي في المجتمع مع النشاط التنموي | المدينة | | الريف | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 23 | 63.89% | 03 | 75% | 26 | 65% |
| لا | 13 | 36.11% | 01 | 25% | 14 | 35% |
| المجموع | 36 | 100% | 04 | 100% | 40 | 100% |

يعكس الجدول 21 توافق النسيج الاجتماعي للمجتمع وطبيعة النشاط التنموي حسب الإقامة بحيث يتبين لنا بان اغلبية العمال صرحوا بانه يوجد توافق بين النسيج الاجتماعي للمجتمع مع النشاط التنموي فنجد ان 75 من العمال المقيمين بالريف يمثلون اغلبية المؤيدين على ان النسيج الاجتماعي للمجتمع يتوافق مع النشاط التنموي بينما العمال المقيمين في المدينة يمثلون 63.89 من مجموع المؤيدين مقابل 35 من العمال الذين قالو بانه لا يوجد توافق بين النسيج الاجتماعي والنشاط التنموي حيث ان اغلبية مؤيدي هذا الجانب مقيمين في المدينة تمثلت نسبتهم 36.11.

إن التجارب التنموية على المستوى العالمي تؤكد أن لعبة الاقتصاد التنموي ليس بالضرورة ذلك الاقتصاد القائم على البعد التقني والتنظيمي الذي كان من مخرجات النظام الرأسمالي الليبرالي فتدعيم هذا النوع من الاقتصاد بالإضافة له ممارسات الاقتصاد المنزلي

والاقتصاد المعاشي هو الضامن لخلق الرفاه الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي لا بل أحيانا لا يمكن الحديث عن الرفاه الاجتماعي من دون الوقوف على مدى تأثير الاقتصاد المعاشي لا بل أيضا ان الاقتصاد المعاشي شكل من أشكال الرفاه الاجتماعي الحقيقي.

**الجدول22: جدول يوضح طبيعة التحرر نتيجة لممارسة النشاط الاقتصادي حسب الجنس.**

| الجنس / طبيعة التحرر | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| تحرر نفسي | 05 | 18.52 % | 04 | 30.77 % | 09 | 22.5 % |
| تحرر اجتماعي | 10 | 37.03% | 03 | 23.07% | 13 | 32.5 % |
| تحرر اقتصادي | 12 | 44.45% | 06 | % 46.16 | 18 | 45 % |
| المجموع | 27 | 100% | 13 | 100% | 40 | 100% |

يمثل الجدول أعلاه طبيعة التحرر نتيجة لممارسة النشاط الاقتصادي حسب متغير الجنس فنجد ان الاتجاه العام للجدول يمثل 45 من مجموع المبحوثين صرحوا بان طبيعة التحرر هو التحرر الاقتصادي ويمثل اغلبية مؤيدي هذا الموقف الاناث بنسبة 46.16 في حين ان الذكور مثلوا 44.45 يقابلها 32.5 من مجموع العمال الذين اقروا ان طبيعة هذا التحرر هو تحرر اجتماعي واغلب من ايد هذا الجانب هم الذكور بنسبة 37.03 في حين نجد ان 22.5 صرحوا بان طبيعة هذا التحرر هو تحرر نفسي واغلب مؤيديه من صنف الاناث بنسبة 30.77.

إن الاستنطاق السوسيولوجي للغة الأرقام في هذا الجدول تدل على أن الحاجة المهمة للفرد في المجتمع الجزائري هي الحاجة الاقتصادية فالتحرر الاقتصادي هو شكل من اشكال

الوجود على المستوى البنيوي والوظيفي للفرد الجزائري والحاجة الى المال في تشكل أولوية للبقاء وللرمزية والمكانة على المستوى الاجتماعي، لا يمكن ان ننكر دور التحرر الاقتصادي وعلاقته من الناحية الرمزية بالوجود الاجتماعي للفرد فالاتزان النفسي وقضية النقاء والتحرر الاجتماعي يقتضي بالضروري تحرر اقتصادي، فيعتبر اهم مخرجات نظام الاقتصاد المعاشي والذي هو شكل من اشكال الجانب التنموي للمجتمع الجزائري.

**الجدول23: جدول يوضح ضرورة تدعيم الاقتصاد حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / تدعيم الاقتصاد | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 15 | 48.38% | 04 | 50% | 00 | / | 19 | 47.5% |
| لا | 16 | 51.62% | 04 | 50% | 1 | %100 | 21 | 52.5% |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | %100 | 40 | 100% |

يوضح الجدول 23 ضرورة تدعيم الاقتصاد حسب طبيعة العمل فنجد ان الاتجاه العام لهذا الجدول يمثل 52.5 من مجموع المبحوثين الذين اقروا بانه لا يوجد تدعيم اقتصادي من طرف الدولة فنجد بحسب طبيعة العمل ان العمال المتعاقدين يمثلون نسبة 100 صرحوا بان الاقتصاد غير مدعم بينما نجد ان 51.62 من مؤيدي هذا الموقف صرحوا بانه لا يوجد تدعيم اقتصادي للعمل الدائم، وهذا ما تبين نحو طبيعة العمل المؤقت بنسبة 50 في حين نجد ان 47.5 من مجموع المبحوثين قالو بانه يوجد تدعيم اقتصادي بحيث ان اغلب مؤيدي هذا الموقف طبيعة عملهم يكون بشكل مؤقت بنسبة 50.

بالرغم من الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه الاقتصاد المعاشي إلا أن هناك رؤية لوضع حد هذا النوع من الاقتصاد على المستوى البنيوي كون قراءة المبحوثين تدل على ان المشروع الحداثي للدولة الجزائرية والمجتمع الجزائري يقتضي للانخراط في اقتصاد منظم

كالاقتصاد الرأسمالي وان كانت الرسمالية بالمفهوم العلمي قائمة على تدعيم هذا التنوع من الاقتصاد الذي هو أصل الاقتصاد المنظم والنظام الرأسمالي، لقد اشرنا في جداول سابقة ان الاقتصاد المعاشي يتماشى بصيغة شبه فوضوية وغير منظمة يمكن ان يحد من وتيرة وعقلانية وفعالية النظام الرأسمالي إذ لا بد من تدعيم هذا النوع من الاقتصاد ولكن في الاطار الذي يحفظ الحد الأدنى من المصالح للنظام الرأسمالي.

**الجدول24: جدول يوضح عرقلة النشاط الاقتصادي جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي حسب طبيعة العمل.**

| طبيعة العمل / عرقلة النشاط الاقتصادي | دائم | | مؤقت | | متعاقد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| نعم | 09 | 29.03% | 03 | 37.5% | 00 | / | 12 | 30% |
| لا | 22 | 70.97% | 05 | 62.5% | 1 | %100 | 28 | 70% |
| المجموع | 31 | 100% | 08 | 100% | 1 | %100 | 40 | 100% |

يبين الجدول أعلاه عرقلة النشاط الاقتصادي لجهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي حسب طبيعة العمل فنجد ان الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو المبحوثين الذين صرحوا بان النشاط الاقتصادي يعرقل جهود الدولة وذلك بنسبة 70 فنجد حسب طبيعة العمل ان فئة المتعاقدين يمثلون 100 اغلبية هذا الاتجاه، تليها 70.97 يمثلون العمل الدائم من هذا الاتجاه ويقابله 30 من مجموع المبحوثين الذين اكدوا بان النشاط الاقتصادي يعرقل جهود الدولة ويمثل اغلب مؤيدي هذا الراي 37.5 طبيعة عملهم مؤقت.

في إطار عملية الربط بين الجدول 24 و23 يمكن ان نستنطق سوسيولوجيا على ان هناك جهود حثيثة لعرقلة نشاط الاقتصاد المنظم والاقتصاد المعاشي، فان الاقتصاد المعاشي سيكون اقتصاد هدم بدل ان يكون اقتصاد بناء كما استفاد منه المجتمع الغربي الصناعي ومع هذا وذاك تبقى عملية الصراع ما بين الاقتصاديين يدفع ضريبتها المشروع التنموي على

المستوى المكروسوسيولوجي يتبين في النهاية ان تدعيم الاقتصاد يقتضي بالضرورة المشي في عملية التوفيق ما بين الاقتصاديين وإلا ستبقى هناك شريحة اجتماعية قليلة تستفيد من الاقتصاد المعاشي بدل ان يكون مشروع دولة ومشروع وطني تستفيد منه جميع شرائح المجتمع الجزائري لما يحقق الرمزية والمكانة الاجتماعية ويحقق التحرر الاقتصادي والنفسي والاجتماعي كما دلت على ذلك إجابات المبحوثين لهذا البحث السوسيولوجي.

**الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثالثة:**

يوضح الجدول رقم 20 نسبة 72.5 من افراد العينة الذين يروا أن الاقتصاد المعاشي كنشاط تنموي يمكن ان يضمن الحد الأقصى من المنافع لشريحة اجتماعية واسعة في المجتمع الجزائري.

أما من خلال الجدول رقم 21 يروا من المبحوثين انه هناك توافق بين النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري وطبيعة هذا النشاط التنموي وهذا بنسبة 65.

كما بينت نتائج الجدول رقم 22 اقروا من المبحوثين بنسبة 45 صرحوا بانه طبيعة التحرر الذي يمكن ان يكون نتيجة لممارسة هذا النشاط الاقتصادي في المجتمع الجزائري يتمثل في تحرر اقتصادي.

كما اثبتت نتائج الجدول 23 يروا المبحوثين انه لا يروا بانه هناك ضرورة لوضع حد لهذا النوع من الاقتصاد هناك ضرورة لتدعيمه وهذا بنسبة 52.5.

في حين الجدول 24 صرحوا بنسبة 70 انه لا يعرقل هذا النوع من النشاط الاقتصادي جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي.

**الاستنتاج العام:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها بالمؤسسة وبالضبط بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية يتضح لنا ان معظم أساتذة علم الاجتماع لهم نظرة إيجابية للاقتصاد المعاشي في الجزائر كونه اقتصاد رأسمالي خاص بالفرد يساهم في نشر الدور التنموي وذلك راجع الى أهمية المشاريع والاستثمارات وما تحققه من منافع تؤثر بالإيجاب على المستوى المعيشي خاصة الدخل الفردي، حيث ادلوا على ضرورة تدعيم هذا النوع من الاقتصاد ماديا من طرف الدولة.

# خـــاتمة

**خاتمة:**

ما نستخلصه ان واقع التنمية في الجزائر كان ولا زال الشغل الشاغل لدى العديد من الباحثين والمهتمين في هذا المجال فبالرغم من تسخير الدولة لكافة الوسائل والأنشطة في هذا الجانب الا ان واقعها لا زال يشهد العديد من النقائص والسلبيات باعتبارها حاجزا يعيق سير الحركة التنموية ويجعلها ضمن اطار محدود فقط، فعلى سبيل المثال طبقت المنهج العلمي ونماذج بلدان دول متطورة من اجل القيام بهذا الجانب لكن اختلاف الديانات والثقافات كان هو حاجزا وعائقا في عملية التنمية فالسيرورة الزمنية لها من خلال ابعادها الاقتصادية والنفسية والتكنولوجية تبين انه لازالت تتطلب دراسات والعديد من المجالات المحمية في هذا الجانب وبالتالي لا بد للدولة ان ترد الاعتبار للجانب الاجتماعي والنفسي وتفعيل مبدا المنافسة في عملية التغير الاجتماعي وما نجد هذا خاصة عندما يتم ابتكار من جهة واصلاح الأنظمة التي تقوم على عملية التنمية من اجل احداث تطوير في المستوى المعيشي.

وبالتالي فان الاقتصاد المعاشي هو اقتصاد رأسمالي خاص بالفرد، وقد توصلنا من خلال الإجراءات الميدانية المطبقة الى النتائج التالية:

- الاقتصاد المعاشي هو اقتصاد تنموي يمكن ان يحقق في معدل نمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري.
- الاقتصاد المعاشي يمكن ان يحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري عند وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- هذا النوع من الاقتصاد (الاقتصاد المعاشي) لا يعرقل جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**


- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر. د.س.
- بندر ناهي مخلف المطيري، العلاقة بين المنهج الكمي والكيفي مع تعريف لكل منهج ومميزاته وعيوبه واستخداماته، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة الملك سعود، السعودية، د.س.
- بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا، الإسكندرية، 2009.
- حفوظة الأمير عبد القادر بن عمار، جيلالي بن احمد، واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، 2022.
- حواشين رماح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000 . 2014)، 2019.
- شنافي ليندة، دراسة لنيل شهادة دكتورة بعنوان تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، 2010.
- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، مجلة واقع التنمية الزراعية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائرية في عهد الاستقلال، مقال منشور في جريدة دنيا الوطن، صحيفة الكترونية فلسطينية، 2010.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- عبد المعطي محمد عسلف وآخرون، التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو الاقتصادية. د.س.

- علي شيخ، كويحل فاروق، سوسيولوجيا الحياة اليومية، جامعة البليدة، الجزائر، 2018.
- عليان نبيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، 2015.
- العيسوي إبراهيم، أسيد دحية واخرون، مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، مصر، 2008.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، د.س.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- كون فتيحة، خليل عبد القادر، دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001 . 2018)، 2020.
- كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- محمد الجوهري، أحمد زايد واخرون، علم الاجتماع الاقتصادي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- محمد بكر نوفل، التفكير والبحث، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6، 2000.
- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، 2009.

محمد مروان، معوقات التنمية الاقتصادية، https://mawdoo3.io/artical/ ، 2012.

- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظرية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007.
- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

- مقدم فاطمة الزهرة، معتوق سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان التكتلات العمالية وأثرها على الفعالية التنظيمية، تيارت، الجزائر، 2022.

- jevons. williams tanley (1879). the theory. p. 278/14.(ed2) political economy.
- parsons. talcott. the social system routledge. 2013.
- httpsm://mawdoo3.io/artical/42841 .

# الملاحق

**الملحق رقم (01):**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**جامعة ابن خلدون تيارت**
**كلية العلوم الانسانية والاجتماعية**
**قسم علم الاجتماع**
**السنة الثانية ماستر**
**التخصص: علم الاجتماع عمل وتنظيم**

**مذكرة بعنوان :**

# الدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر

**دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علم الاجتماع**

نحن طلبة السنة الثانية ماستر تخصص علم الاجتماع عمل وتنظيم، بصدد إعداد مذكرة تخرج بعنوان: الدور التنموي للاقتصاد المعاشي في الجزائر، ولأجل ذلك نقدم لكم الاستبيان التالي لإبداء وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (x) أمام الخيار الذي ترونه مناسبا، ونحيطكم علما أن المعلومات التي تقدمونها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

**من إعداد:**

- طاشور زليخة
- سجراوي نريمان

**إشراف الأستاذ:**

د. بلجوهر خـــالد

**السنة الجامعية: 2022-2023**

**المحور 01: بيانات شخصية :**

1- الجنس ذكر ☐ انثى ☐

2- السن

3- الحالة الاجتماعية أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- مكان الاقامة مدينة ☐ ريف ☐

5- الدرجة العلمية: مساعد "أ" ☐ مساعد "ب" ☐ محاضر "أ" ☐ محاضر "ب" ☐ أستاذ تعليم عالي ☐

6- طبيعة العمل دائم ☐ مؤقت ☐ متعاقد ☐

**المحور 02: الاقتصاد المعاشي شكل من أشكال الاقتصاد غير الرسمي يسهم بدوره إلى تحقيق وتيرة معدل النمو التنموي**

7- كيف ترى المساهمة الخاصة بالدولة في حماية الاقتصاد المعاشي

مساهمة فعالة ☐ مساهمة غير فعالة ☐

8- فبما يمكن إبراز دور الاقتصاد المعاشي من الناحية التنموية في الجزائر.

ارتفاع الدخل القومي ☐ تحسين المستوى المعيشي ☐ لا يؤثر تماما ☐

9- ألا ترى أن تنظيم الاقتصاد في الجزائر يمكن أن يسهم في اختفاء هذا النوع من الاقتصاد كاقتصاد تنموي

نعم ☐ لا ☐

10- ماهي الأوجه الأكثر عقلانية، في ممارسة هذا النوع من النشاط في المجتمع الجزائري؟

ربح الوقت ☐ مردود مالى معتبر ☐ مصدر الراحة النفسية والاجتماعية ☐

11- ماهي الصعوبات التي يصطدم بها هذا النوع من الاقتصاد التي يمكن أن تعرقل مساره العقلاني

صعوبات بشريه ☐ صعوبات مادية ☐ صعوبات اجتماعيه ☐

12- كيف يمكن إحداث صيغة توافقية مع النشاط التنموي الرسمي والنشاط التنموي الخاضع لممارسات الاقتصاد المعاشي

| | | | |
|---|---|---|---|
| عن طريق التشريع القانونية | | عن طريق التمويل العادل بينه وبين الاقتصاد الرسمي | |

أخرى أذكر: .....

13- هل ترى بأن هذا النوع من النشاط الاقتصادي التنموي يمكن أن يحقق في معدل نمو مرتفع في متوسط الدخل الفردي الجزائري؟

نعم ☐ لا ☐

**المحور 3: هناك شريحه، اجتماعية واسعة في المجتمع الجزائري تدافع عن خصوصية هذا النوع من الاقتصاد باعتباره نموذج حيوي في تشكيل بنية المجتمع الحداثي**

14- ما هي الشرائح التي تتوجه لممارسة هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر؟

العاطلة عن العمل ☐ الذين يمارسون نشاط رسمي ☐

أخرى أذكرها: .....

15- ما هي القيمة المضافة إجتماعيا لهذا الاقتصاد في المجتمع الجزائري ؟

مكانة اجتماعية عالية ☐ مكانة اجتماعية منخفضة ☐

16- هل يمكن أن يحقق من الناحية الرمزية هذا النوع من الاقتصاد مكانة اجتماعية لممارسته في المجتمع الجزائري؟

نعم ☐ لا ☐

17- إلى أي مدى يعتبر هذا النوع من الاقتصاد أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع منسجم و متوازن؟

يسهم ☐ لا يسهم ☐

18- إلى أي مدى يمكن أن ينشر هذا النوع من الاقتصاد الوعي التنموي في المجتمع الجزائري؟

بسبة كبيرة ☐ بنسبة قليلة ☐

19- هل وضع السياسات الاقتصادية الملائمة يمكن أن تحقق الاستقرار الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمع الجزائري ؟

نعم ☐ لا ☐

**المحور 4: النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري يفرض هذا النوع من الاقتصاد باعتباره ركيزة أساسية للمكانة الاجتماعية والتحرر الاقتصادي**

20- هل ترى بأن الاقتصاد المعاشى كنشاط تنموي يمكن أن بضمن الحد الأقصى من المنافع لشريحة اجتماعية واسعة في المجتمع الجزائري؟

نعم ☐ لا ☐

21- هل هناك توافق بين النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري وطبيعة هذا النشاط التنموي؟

نعم ☐ لا ☐

22- ما طبيعة التحرر الذي يمكن أن يكون نتيجة لممارسة هذا النشاط الاقتصادي في المجتمع الجزائري؟

تحرر نفسي ☐ اجتماعي ☐ اقتصادي ☐

23- هل ترى بأن هناك ضرورة لوضع حد لهذا النوع من الاقتصاد ام هناك ضرورة لتدعيمه

نعم ☐ لا ☐

24- الا ممكن أن يعرقل هذا النوع من النشاط الاقتصادي جهود الدولة لتنظيم الاقتصاد الرسمي؟

نعم ☐ لا ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الإجتماع

## إستمارة الإذن بطبع المذكرة

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): ...بلجيلالي خالد.....

أرخص للطلبة الآتية أسماؤهم بطبع المذكرة

الإسم و اللقب : ...طالبتين تلبخة.....

الإسم و اللقب :.....سعيداوي بريهان.....

الإسم و اللقب : ...../.....

التخصص : .....علم إجتماع عمل وتنظيم.....

عنوان المذكرة :

.....الدور التنموي للإقتصاد الهامشي في الجزائر.....
.....

تيارت : .....2023/06/14.....

إمضاء الأستاذ (ة) المشرف :

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

# تصريح شـرفي

## خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) سجراري انديسان.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... والصادرة بتاريخ :.....2017/01/25.....

المسجّل(ة) بكلية :.....العلوم الإنسانية والاجتماعية..... قسم : .....علم الاجتماع.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....الحوار التنموي كإطار لمصاحبة المراهقين في الجزائر.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

المصادقة

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

# تصريح شـرفي

## خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

**(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)**

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) .....طالب تراي خلاد.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... والصادرة بتاريخ :.....2023/01/08.....

المسجّل(ة) بكلية :.....العلوم الإنسانية والاجتماعية..... قسم : .....علم الاجتماع.....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

.....الحرمان من الحق في الإجهاض وعلاقته بالصحة النفسية للمرأة الجزائرية.....

.....

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

المصادقة